

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الواحد والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٢١

الأربعاء، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد صبري بوقدوم (الجزائر)

لقد أُبلغت بأن المتكلم المتبقي في قائمة مجموعة "نزع السلاح والأمن على الصعيد الإقليمي" لم يعد يرغب في أخذ الكلمة. ولذلك، ستتناول اللجنة مجموعة "آلية نزع السلاح". وستواصل اللجنة استخدام الجهاز الرنان لتذكير الوفود عند انتهاء المدة الزمنية المخصصة لها. وعلاوة على ذلك، أود أن أناشد الوفود النظر في اختصار بياناتها وإتاحة البيانات الكاملة لها على بوابة الخدمات المفورة للورق (PaperSmart).

وأود أيضا أن أذكر الوفود بأنه سيتم تعليق الجلسة حوالي الساعة ١٧/٣٠ بغية اتباع التقليد السنوي المتمثل في إتاحة وقت لحفل تقديم شهادات برنامج الأمم المتحدة للزمالكات في ميدان نزع السلاح.

أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا لعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.62 ومشروع المقرر A/C.1/71/L.66.

السيدة جيني (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز بشأن مجموعة "آلية نزع السلاح".

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد زيليني (الجمهورية التشيكية).
افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البنود ٨٩ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح وما يتصل به من بنود في مجال الأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا للجدول الزمني المؤقت لهذه المرحلة، الوارد في الوثيقة A/C.1/71/CRP.2/Rev.1، والذي اعتمدته اللجنة الأولى في الجلسة التنظيمية، فإن اليوم هو اليوم الأخير المتاح لمناقشاتنا المواضيعية. ولذلك، أحث جميع المتكلمين مرة أخرى على التكرم بالتقيد بالمدة الزمنية التي تقتصر على خمس دقائق عند التكلم بصفتهم الوطنية، وسبع دقائق عند التكلم باسم مجموعة من الدول.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org)، وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1634328 (A)



في أي مرحلة على امتيازات دون سواها“ (القرار د-٢/١٠، الفقرة ٢٩).

ولبت زخم جديد في جهود نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، تدعو الحركة إلى التعجيل ببدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية، على النحو المطلوب في القرار ٣٤/٧٠، الذي قدمته الحركة. وتعرب الحركة عن تقديرها لورقة العمل التي قدمتها منغوليا باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١، بعنوان ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“، على النحو الوارد في الوثيقة CD/2067.

وفيما يتعلق ببيئة نزع السلاح، تعرب الحركة عن الأسف لأنها لم تستطع التوصل إلى اتفاق بشأن أي توصيات منذ عام ٢٠٠٠ بسبب غياب الإرادة السياسية والمواقف غير المرنة للدول الحائزة للأسلحة النووية، على الرغم من الدور البناء للحركة وما قدمته من اقتراحات محددة خلال المداولات، وخاصة في الفريق العامل المعني بوضع توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

تدعو حركة عدم الانحياز الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إظهار الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين من أجل تمكين الهيئة من الاتفاق على نتائج موضوعية في دورتها الحالية.

وحركة عدم الانحياز، من جانبها، مستعدة للمشاركة على نحو بناء في النهوض بالقضايا المطروحة على جدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح وسبل ووسائل تعزيز آلية نزع السلاح. وتؤكد الحركة على أهمية عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، إذ أن من شأنها أن يتيح فرصة لاستعراض أهم جوانب عملية نزع السلاح من منظور أكثر اتساقاً مع الحالة الدولية الراهنة، وتعبئة المجتمع الدولي والرأي العام لدعم إزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وتحديد الأسلحة التقليدية وخفضها. وفي هذا الصدد،

ما زالت حركة عدم الانحياز تشعر بالقلق إزاء استمرار تلاشي تعددية الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. والحركة عازمة على مواصلة تعزيز تعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي للتفاوض في هذه المجالات وباعتبارها النهج المستدام الوحيد لمعالجة تلك المسائل، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وتؤكد حركة عدم الانحياز على أهمية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، التي تتألف من مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح، وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بوصفها هيئة تداولية عالمية وجهاز فرعي تابع للجمعية العامة، واللجنة الأولى. وتشدد الحركة على أهمية صون وتعزيز طابع ودور كل جزء من تلك الآلية، والغرض منه.

إن تعزيز فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح هو هدف مشترك. واستناداً إلى نظامها الداخلي القائم وأساليب عملها، نجحت هذه الآلية في إبرام معاهدات تاريخية ووضع مبادئ توجيهية. وترى حركة عدم الانحياز أن الصعوبة الرئيسية تكمن في الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى بعض الدول لإحراز تقدم، لا سيما بشأن نزع السلاح النووي.

وحركة عدم الانحياز تؤكد مجدداً على أهمية مؤتمر نزع السلاح باعتباره المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح، وتكرر دعوتها للمؤتمر إلى أن يوافق بتوافق الآراء على برنامج عمل شامل ومتوازن دون مزيد تأخير، مع مراعاة المصالح الأمنية للدول كافة. وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة من جديد أهمية المبدأ الوارد في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

”وينبغي أن يتم اعتماد تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة من شأنها أن تضمن حق كل دولة في الأمن، وعدم حصول أي دولة أو مجموعة من الدول

ومن دواعي الأسف، بالتالي، أن نلاحظ عدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على تحقيق توافق في الآراء بشأن برنامج عمله، لا سيما بشأن نزع السلاح النووي. ومن المؤسف بنفس القدر أن هيئة نزع السلاح لم تقدم أية توصيات موضوعية إلى الجمعية العامة في السنوات الأخيرة. يدمر ذلك آليات هي، إن لم يكن هذا هو الحال، آليات تدريجية تهدف إلى تيسير القضاء على انتشار الأسلحة بجميع مظاهرها. وفي ظل هذه الخلفية، يحدونا وطيد الأمل أن تعمل الوفود في إطار مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بثبات للتغلب على الشلل الذي حال دون إبرام اتفاق في المجالات الرئيسية لمداولات نزع السلاح.

كما أننا نتفق مع الرأي القائل بأن مسألة الشفافية من خلال توسيع عضوية هيئات مثل مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن تظل أولوية. ولذلك، فإن الجماعة الكاريبية تدعو إلى تنشيط وتعزيز آليات مثل مؤتمر نزع السلاح بحيث يمكن أن تظل تفي بالغرض. ولا مغالة في التشديد على الحاجة إلى تعزيز الحوار والتعاون فيما بين اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح. وبوصف اللجنة الأولى المنتدى الممثل فيه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فثمة مجال لزيادة الاستفادة منها كوسيلة لتعزيز جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف والبرامج الجديدة.

وفي هذا المنعطف، تعرب الجماعة الكاريبية عن تقديرها للسيد كيم وون - سو، الممثل السامي للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح للدور القيم الذي يضطلع به المكتب كمنسق وميسر في مبادرات نزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتشير الجماعة مع التقدير إلى برنامج الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح، الذي يؤدي دورا حاسما في تعزيز فهم أفضل لعمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح والمؤسسات الأخرى العاملة في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة على الصعيدين العالمي والإقليمي، وكذلك الأمن الدولي.

ترحب الحركة بنجاح عقد دورتين موضوعيتين في عام ٢٠١٦ للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة، الذي ترأسه إكوادور.

وتشدد حركة عدم الانحياز على أنه ينبغي تعزيز معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على نحو ملائم وتوسيع نطاق مهامه في مجال البحوث والمعلومات تبعا لذلك، على النحو المنصوص عليه في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى. وإذ أن إظهار الإرادة السياسية أمر أساسي للأداء الفعال لآلية نزع السلاح، تحث الحركة جميع البلدان على العمل معا وزيادة التعاون وإظهار التزامها على نحو ملموس بكفالة تحرير آلية نزع السلاح، مرة أخرى، في المستقبل غير البعيد، لإمكاناتها لتعزيز السلام والأمن للعالم بأسره.

وهذا العام، ستقدم الحركة مرة أخرى مشروع القرار المعنون "مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح" (A/C.1/71/L.62)، ومشروع مقرر معنون "الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح" (A/C.1/71/L.66). وتلتمس الحركة مرة أخرى دعم جميع الدول الأعضاء لاعتماد مشروع القرار والمقرر.

السيدة ويليامز (البهاما) (تكلمت بالإنكليزية): إذ أخذ الكلمة في اللجنة الأولى لأول مرة، أود أن أهنئكم معالي السيد صبري بوقدوم وسائر أعضاء المكتب على انتخابهم، وأن أؤكد لهم ثقة وفدي وكامل دعمه.

يشرفني أن أتكلم باسم الأعضاء الـ ١٤ في الجماعة الكاريبية في المناقشة المواضيعية بشأن آلية نزع السلاح. تؤكد الجماعة الكاريبية من جديد أهمية آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة والعمل القيم الذي تضطلع به مختلف الآليات في هذا الصدد، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة واللجنة الأولى.

الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وألمانيا وبيرو والمكسيك وغيانا خلال الفترة المشمولة بالتقرير المالي الأخير. وبالمثل، يجب الإشادة بالدور القيادي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأمن الإشعاعي ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في مجال البحوث المستقلة بشأن مسائل نزع السلاح.

وتتمن الجماعة المناطق الخالية من الأسلحة النووية بوصفها وسائل هامة لضمان السلام والأمن، وتعزيز عدم الانتشار النووي والنهوض بهدف نزع السلاح النووي. ولذلك نشيد بإسهام المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية في تحقيق هذه الأهداف. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن عضوية الجماعة الكاريبية تفخر بأنها دول أطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة باسم معاهدة تلاتيلولكو، التي سيحري قريباً الاحتفال بذكرها السنوية الخمسين.

إن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) عنصر محوري من عناصر آلية نزع السلاح العالمية نظراً للواجبات الملزمة التي يفرضها على الدول الأعضاء في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة. وقد استفادت الجماعة الكاريبية من المساعدة في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المقدمة من عدة منظمات ومن خلال الجهود الدؤوبة التي يبذلها المنسق الإقليمي للجماعة الكاريبية المعني بالقرار ١٥٤٠.

وبصفتنا دولاً غير نووية، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأجهزة غير المنفجرة هي بمثابة أسلحة دمار في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الكاريبية. إن انتشار وإساءة استخدام الأسلحة التقليدية لا يزالان يتسببان في آثار مدمرة ودائمة في بلداننا.

وفي الختام، فإن البعد الجنساني لنزع السلاح، ولا سيما الحاجة إلى مشاركة أكثر توازناً بين الجنسين في آلية نزع السلاح،

لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون الأمن والعدالة والحكم الرشيد والسلام. وبالتالي، فإن الجماعة الكاريبية تعلق أهمية كبيرة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وفي هذا السياق، الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الذي يدعو إلى السلام والعدالة والمؤسسات القوية. وتعتقد الجماعة الكاريبية اعتقاداً راسخاً أن نزع السلاح هو الوصلة الحيوية بين السلام والتنمية المستدامة. إن النهج الإقليمية والعالمية إزاء نزع السلاح تكمل بعضها بعضاً، وينبغي تنفيذها بصورة متزامنة.

وفي هذا الصدد، نشيد بالمساهمات الثمينة للمراكز الإقليمية، لأنها توفر بناء القدرات وطائفة من الفرص التدريبية للدول الأعضاء بناء على طلبها. ونشارك في تهيئة الأمم المتحدة والمراكز فيما تحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين لعملها. ونثني على عملها الشاق، ونلاحظ مع الارتياح أن المراكز منذ إنشائها قامت بتدريب أكثر من ٢٠ ٠٠٠ مسؤول، ونظمت أكثر من ٥٠٠ حلقة دراسية، وجرى وضع علامات على حوالي ١٣ ٠٠٠ قطع سلاح وجرى تدمير أكثر من ١٧٦ ٠٠٠ قطعة سلاح و ١٣٠ طناً من الذخائر.

وتود الجماعة الكاريبية أن تعرب بصفة خاصة عن الشكر والتقدير للعمل الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بيرو، الذي اضطلع، من بين أمور أخرى، خلال السنة الماضية، بأكثر من ٦٠ نشاطاً من الأنشطة الفنية لدعم الدول في تنفيذها برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب ومعاهدة تجارة الأسلحة وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وعليه، تلاحظ الجماعة الكاريبية مع التقدير التبرعات المقدمة لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من حكومات

الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. ونرحب أيضاً بانتخاب إكوادور رئيساً لذلك الفريق العامل، الذي نأمل أن يتمكن من الانتهاء من عمله بنتائج إيجابية في دورته الثالثة والأخيرة في حزيران/يونيه من العام المقبل.

ونشعر بقلق بالغ لأن الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح - وهو المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح - لم تتمكن خلال السنوات الثماني عشرة الماضية من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل لمناقشة موضوعية للبنود المدرجة في جدول أعماله. والاتحاد يبحث جميع أعضاء المؤتمر على إبداء مزيد من الإرادة السياسية لضمان بدء العمل الموضوعي باعتماد وتنفيذ برنامج عمل شامل ومتوازن من شأنه أن يؤدي إلى بدء مفاوضات جديدة وأن يساعد على ضمان إحراز تقدم في البنود المدرجة في جدول الأعمال، ولا سيما تلك المتعلقة بنزع السلاح النووي.

واتحاد أمم أمريكا الجنوبية يدعو إلى أن يتغلب مؤتمر نزع السلاح على هذا الجمود الذي طال أمده وأن ينشئ لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي من أجل الشروع في مفاوضات لوضع اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. ويرى الاتحاد أنه ينبغي التفاوض بشأن هذه الاتفاقية في إطار النظام المتعدد الأطراف بشكله القائم حالياً، سواء في المؤتمر أو في الجمعية العامة، إن لم يكن ذلك ممكناً. والاتحاد على اقتناع بأن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها. وإلى أن يتحقق ذلك الهدف، يجب أن تحصل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات لا لبس فيها وغير مشروطة وملزمة قانوناً ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ويرحب الاتحاد بالتوصية التي اعتمدها الفريق العامل المفتوح باب العضوية، والغرض منها أن تعقد الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة مؤتمراً في عام ٢٠١٧، يكون مفتوحاً أمام جميع

يجب أن تحدث لتيسير منظورات وتفكير جديدين وكذلك إشراك جمهور أوسع نطاقاً. كما أن إسهام المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من شأنه أن يسهم أيضاً إسهاماً إيجابياً في عمليات نزع السلاح. ومن ثم فإننا نشيد بالقرار المتعلق بالمرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة إذ أن هذا القرار يعزز المبادئ الأساسية التي هي مبادئ الجماعة الكاريبية.

النص الكامل لموقف الجماعة الكاريبية سيكون متاحاً على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

السيدة تشان شوم (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

إن جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين تستلزم إنشاء آلية متعددة الأطراف قوية داخل الأمم المتحدة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، يحدد اتحاد أمم أمريكا الجنوبية التزامه بالآلية التي أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨. وقدمت تلك الدورة مجموعة من الكيانات ذات وظائف مختلفة ولكن متكاملة، وأصبحت تعرف اليوم بآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وكان الهدف من إنشائها تعزيز دور الأمم المتحدة في نزع السلاح وعدم الانتشار.

واتحاد أمم أمريكا الجنوبية يود أن يسلط الضوء على الإنجازات التي تحققت في إطار تلك الآلية، والتي تنعكس في عدد من الصكوك الدولية التاريخية بموجب القانون الدولي - مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويرى الاتحاد أن أي محاولة لإصلاح آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف يجب أن تتم بطريقة شاملة وفي إطار دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. ولذلك، نرحب بعقد اجتماعين للفريق العامل المفتوح باب العضوية لمناقشة جدول الأعمال وإمكانية إنشاء لجنة تحضيرية للدورة

أخيراً، يود الاتحاد أن يسلط الضوء على العمل الذي يقوم به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وهو المعهد المستقل المسؤول عن إجراء بحوث مستقلة عن نزع السلاح والمشاكل المتصلة به. وهو مسؤول أيضاً عن تعزيز مشاركة الدول في جهود نزع السلاح.

وعلاوة على ذلك، فإننا ندرك أهمية زيادة التفاعل والمشاركة من قبل المجتمع المدني في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد إندراي (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، التي تضم بروني دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار وبلدي، إندونيسيا.

يمكن معالجة القضايا العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار على أفضل وجه من خلال تعددية الأطراف ومن جانب كل البلدان التي تضطلع بالتزاماتها بشعور بالمسؤولية. والواقع أن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، استناداً إلى نظامها الداخلي الحالي وأساليب عملها، قد أنتجت معاهدات ومبادئ توجيهية هامة. وترى الرابطة أن تعزيز فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح يجب أن يكون هدفاً مشتركاً.

ومن الحقائق المؤسفة أن نزع السلاح داخل إطار الأمم المتحدة يتحرك بوتيرة بطيئة محبطة. ولكن من الواضح للرابطة وبلدان أخرى أن المشكلة الرئيسية تكمن في الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى بعض الدول لإحراز تقدم، لا سيما في مجال نزع السلاح النووي.

وتشدد الرابطة على ضرورة تعزيز وصون طبيعة ودور وهدف كل جزء من آلية نزع السلاح، أي مؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح واللجنة الأولى. ورابطة أمم جنوب شرق آسيا تشعر بالقلق إزاء الجمود الذي يكتنف مؤتمر

الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. وسيتفاوض المشاركون في المؤتمر، وصولاً إلى أوسع اتفاق ممكن، على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية. وهذا هو الضمان الوحيد ضد استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

ويرى الاتحاد أن نزع السلاح النووي هو الوسيلة الوحيدة الموثوق بها لتعزيز نظام عدم الانتشار. ولذلك، يجب إيلاء الأولوية للتفاوض حول اتفاق بشأن نزع السلاح النووي يحظر تلك الأنواع من الأسلحة حظراً تاماً. وثمة تدبير مؤقت آخر يتمثل في التفاوض على معاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية بشأن المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، ويمكن أن تشمل نظام تحقق دولي، وأن تتوافق مع أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

ونحن نشعر بالقلق إزاء إمكانية حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولذلك، نؤكد من جديد أهمية التفاوض بشأن صك ملزم قانوناً في هذا المجال تلافياً لوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ونؤكد مجدداً على أهمية التقيد الصارم بالنظام الحالي بشأن استخدام الفضاء الخارجي، الذي يعترف بالمصلحة المشتركة للبشرية في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية.

واتحاد أمم أمريكا الجنوبية وأن كان يقدر جهود سعادة السفير أودو تيفي، رئيس هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح وعمله خلال دورة عام ٢٠١٦، فإنه يأسف لعدم إحراز تقدم يذكر، وأن الأفرقة العاملة المعنية لم تتفق على توصيات فنية، كما لم يتم التوصل إلى اتفاق بخصوص تدابير بناء الثقة بشأن الأسلحة التقليدية. ونأمل أن تشهد الدورة المقبلة للجنة في عام ٢٠١٧ مزيداً من الإرادة السياسية والمرونة والتعاون بين جميع الدول. وفي هذا الصدد، ندعو الدول إلى بذل قصارى جهدها حتى تتمكن الهيئة التداولية للأمم المتحدة التي يمكنها تقديم توصيات موضوعية بشأن المسائل المتصلة بنزع السلاح من الاضطلاع بعملها فعالاً.

ويقوّض الإطار المتعدد الأطراف لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وتحت رابطة أمم جنوب شرق آسيا جميع البلدان على الوفاء بالتزاماتها والعمل معا لتنشيط آلية نزع السلاح، بما تقوم به من إجراءات إيجابية وملموسة.

السيد سكن نير - كلي (غواتيمالا) (تكلم بالإنكليزية):
يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة لدى مؤتمر نزع السلاح، التي يتألف أعضاؤها من الأردن، أرمينيا، إستونيا، ألبانيا، البرتغال، تايلند، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جورجيا، سلوفينيا، السودان، صربيا، الفلبين، قبرص، قطر، الكرسي الرسولي، كرواتيا، كوستاريكا، لاقتيا، لكسمبرغ، اليونان، وبلدي غواتيمالا.

ويشرفني أيضا أن أتكلّم باسم الدول السبع والعشرين التالية، بما فيها ١٨ دولة عضوا في مؤتمر نزع السلاح، ألا وهي إسبانيا، ألمانيا، إندونيسيا، أنغولا، أوكرانيا، أيرلندا، بلغاريا، ترينيداد وتوباغو، الجبل الأسود، السلطادور، سلوفاكيا، السنغال، سويسرا، سيراليون، شيلي، غينيا، فنلندا، كازاخستان، كينيا، ليبيا، ليختنشتاين، مدغشقر، المكسيك، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا.

إن مجموعة الدول غير الرسمية تتكون من دول عبر إقليمية تمثل جميع مناطق العالم. ومن المعروف جيدا أن الهدف الأساسي للمجموعة هو توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. ونود أن نؤكد التزامنا القوي بتعزيز أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار العالمين من خلال المشاركة الشاملة والواسعة والفعالة في المؤتمر.

وكما ورد في تقرير مؤتمر نزع السلاح، هناك ٢٧ دولة من غير الأعضاء تقدمت منذ عام ١٩٨٢ بطلبات للعضوية فيه، والمذهل أن أكثر من نصفها ما فتئت تنتظر لما يقرب من ثلاثة عقود كي تصبح أعضاء كاملة العضوية، ولكنها لم تعط أي سبب مقنع لعدم السماح لها بالمشاركة فيه. ونأسف لأنه منذ

نزع السلاح فيما يتعلق بالاتفاق على برنامج عمل. ونشجع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على إبداء الإرادة السياسية الضرورية حتى يضطلع مؤتمر نزع السلاح بولايته التفاوضية. ونشعر بالقلق أيضاً لأن اللجنة لم تتمكن من الاتفاق على توصيات موضوعية بشأن بنود جدول أعمالها منذ عام ٢٠٠٠. والرابطة تحت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إبداء الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين لتمكين اللجنة من الاتفاق على نتائج موضوعية.

وترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا باختتام أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف في آب/أغسطس ٢٠١٦ في جنيف، وتعرب عن تقديرها للسفير ثاني، ممثل تايلند، لرئاسته للفريق العامل المفتوح باب العضوية على نحو متوازن. والفريق العامل، المفتوح العضوية لجميع الدول الأعضاء، قد أصدر توصيات موضوعية تمثل فرصة غير مسبقة للنهوض بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وفي هذا السياق، تعرب الرابطة عن تأييدها لتوصية الفريق العامل للجمعية العامة بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٧ يكون مفتوحاً أمام جميع الدول، بمشاركة ومساهمة المنظمات الدولية والمجتمع المدني، للتفاوض بشأن صك ملزم قانوناً يحظر الأسلحة النووية، ويفضي إلى إلزاتها تماماً.

ونحن ما زلنا نقف عند مفترق الطرق فيما يتعلق بآلية نزع السلاح.

ونحن أمام خيارين، فإما أن نمضي بالآلية قدما على نحو جماعي من أجل الصالح العام للبشرية، أو أن نستمر في مواجهة طريق مسدود في غياب الإرادة السياسية التي قد تعرّض البشرية للأذى. فالخيار هو خيارنا. وطالما تواصل البلدان حيازتها للأسلحة النووية، فسيكون هناك عدم استقرار، وانعدام للأمن، وإمكانية للانتشار. واستمرار حيازة أسلحة نووية يدعو إلى التشكيك أيضا في التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية،

جديد، وينبغي أن يظل منصبا دائما. كما ينبغي لرؤساء مؤتمر نزع السلاح أن يجروا مناقشة رسمية بشأن توسيع العضوية في سياق تنشيط هذا النقاش.

فلجميع هذه الأسباب، نكرر الدعوة التي وجهناها في العام الماضي والتي تقضي بالتعجيل في تعيين مقرر خاص لاستعراض مسألة العضوية. ونحن جميعا ندرك أن تعيين مقرر خاص لن يؤدي تلقائيا إلى أي نتائج محددة، وأن القرارات تتخذها الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح وفقا لنظامه الداخلي. ومع ذلك، نود أن نذكر مرة أخرى بأن قرار الجمعية العامة د-١٠/٢، في الفقرات ١١٣ و ١٢٠ و ١٢٢ منه، يشير إلى تطور مؤتمر نزع السلاح الذي نرى أنه لا يشكل أحد المجالات التي يمكن أن يُظهر فيها تقدما فحسب، بل وأيضا توسيع عضويته بغية التغلب على المأزق الذي طال أمده.

ونأمل من الآخرين أن يُظهروا رغبة مماثلة في التعامل البناء والتعاوني مع موقف مجموعتنا. فنحن لن نتمكن من الشعور بالمسعى المشترك الذي أنشأ آلية نزع السلاح إلا من خلال القيام بذلك.

السيد بن سليمان (تونس): بداية، أود أن أعرب عن تأييد المجموعة العربية لبيان حركة عدم الانحياز.

إن عقيدة المجموعة العربية لتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي هي جزء لا يتجزأ من التزامها المبدئي بنزع السلاح النووي وصولا لعالم خالٍ من الأسلحة النووية باعتباره الأولوية القصوى لجهود نزع السلاح والأمن الدولي، وذلك على النحو الذي أقرته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي انعقدت عام ١٩٧٨. وتعيد المجموعة العربية التذكير بأن مرجعية أنشطة وآليات نزع السلاح للأمم المتحدة تستند فحسب إلى تلك الدورات الخاصة، ولا يمكن تعديلها إلا من خلال دورة استثنائية جديدة للجمعية العامة تخصص لهذا الغرض. وبالتالي، تساند المجموعة موقف حركة عدم الانحياز

عام ١٩٩٩، عندما جرى توسيع المؤتمر لآخر مرة، لم يُتخذ أي إجراء آخر بشأن عضويته بالرغم من أن قواعد النظام الداخلي تنص على "أن عضوية المؤتمر سوف يتم استعراضها في فترات منتظمة". فسبعة عشر عاما لا يمكن على الإطلاق اعتبارها فترة منتظمة. وتعتبر الدول المراقبة أن التطورات والتحديات التي تؤثر في بيئة الأمن العالمي ينبغي لها أن تؤدي إلى دخول الدول المعنية كافة في مؤتمر نزع السلاح.

ونعتقد أن جميع المسائل العالمية ذات الأهمية، مثل نزع السلاح، يجب أن تعالج في هيئات تمثيلية عالمية. وعضوية مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن تكون مفتوحة أمام جميع الدول الراغبة في الانضمام إليه، بغية كفالة طابعه العالمي والشفافية وتعددية الأطراف، والتقيد بقواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها. والعنصر العالمي الوحيد لمؤتمر نزع السلاح حاليا هو تمويله، أي أن جميع الدول الأعضاء تمويله من خلال الميزانية العادية للأمم المتحدة.

ولا تزال المجموعة تشعر بقلق عميق إزاء حالة الجمود التي طال أمدها في مؤتمر نزع السلاح، وإزاء استمرار عدم قدرته على بدء العمل الموضوعي. ومن وجهة نظرنا، فقد حان الوقت للنظر بعناية في تقنية الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح بشكل عام، ومؤتمر نزع السلاح بشكل خاص، نظرا لموقعه الفريد ولولايته. ونحن نرى أنه ينبغي تنفيذ المبدأ الوارد في الوثيقة الختامية للدورة الأولى الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لعام ١٩٧٩، ألا وهو أن جميع دول العالم مسؤولة عن السلم والأمن الدوليين، ولديها الحق بالتالي في المشاركة في المفاوضات الدولية لنزع السلاح.

وكما جاء في ورقة عمل المجموعة المقدمة إلى مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٥ بشأن توسيع العضوية، نعتقد أن هناك جدوى من تحديد كيفية انخراط مؤتمر نزع السلاح في العمل بشكل أكبر مع الدول الراغبة في الانضمام إليه. وبالتالي، فإن منصب المنسق الخاص المعني بتوسيع العضوية ينبغي إعادته من

متعددة الأطراف لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ومن هنا، تؤكد المجموعة في هذا السياق على ضرورة أن تبدي الدول النووية الإرادة السياسية اللازمة والمرونة من أجل تمكين اللجنة من الاتفاق على النتائج الموضوعية في الدورة المقبلة لهيئة نزع السلاح. وكذلك تؤكد على أهمية أن يراعي جدول أعمال الدورة القادمة شواغل جميع الدول مع الاحتفاظ بأولوية نزع السلاح النووي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة كيمباينن (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا والبوسنة والهرسك وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

يظل الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما كاملا بتعددية الأطراف الفعالة والنظام الدولي القائم على القواعد الذي محوره الأمم المتحدة، للتصدي للتحديات الأمنية المتعددة. إن الاتفاق المبرم بين مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث وإيران على خطة العمل الشاملة المشتركة مثال واضح على هذه الحقيقة. وهو من الإنجازات الرئيسية التي تثبت أنه يمكن للدبلوماسية والمثابرة تحقيق نتائج ويشكل مثالا لتسوية المنازعات في المنطقة وخارجها.

وفي ذلك الصدد، يظل دور وإسهام آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، التي أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي تعزز عناصرها بعضها بعضاً، أمراً ذا أهمية حاسمة ولا بديل له. لا بد من استخدام الجمعية العامة، من خلال اللجنة الأولى وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح، بقدر أكبر من الفعالية للاضطلاع بأدوارها في مجال نزع السلاح والتوصل إلى نتائج تتماشى مع الولايات

الداعي إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، وننتقل إلى نجاح الأعمال الجارية لمجموعة العمل المفتوحة باب العضوية تحضيراً للدورة الاستثنائية الرابعة.

وفي الوقت الذي ترحب المجموعة العربية بالجهود التي بذلها مؤتمر نزع السلاح في جنيف خلال دورة عام ٢٠١٦، فإننا نؤكد من جديد ضرورة تمكين مؤتمر نزع السلاح من أداء دوره، باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد في مجال نزع السلاح في إطار الأمم المتحدة، ونؤكد كذلك أن الجمود الحالي في أعمال مؤتمر نزع السلاح لا يعود إلى أي قصور في آليات المؤتمر، وإنما إلى غياب الإرادة السياسية للدول الفاعلة في داخله. وبالتالي، تشدد المجموعة العربية على ضرورة الحفاظ على الدور الرئيسي لمؤتمر نزع السلاح.

إن المواضيع الأربعة المدرجة في جدول أعمال المؤتمر ألا وهي نزع السلاح النووي، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية، جميعها مواضيع مترابطة ومتسقة مع الأهداف العالمية في هذا المجال، حيث أنها جزء من جدول الأعمال المتكامل لنزع السلاح النووي. ولا يجوز تقديم التعامل مع أحدها قبل المواضيع الأخرى، ولا تناول بعضها من منظور منع الانتشار على حساب منهج نزع السلاح النووي الشامل.

وينطبق ذلك أيضاً على المعاهدة المقترحة لوقف إنتاج المواد الانشطارية التي نرى أنها يجب أن تعالج المخزون المتراكم من هذه المواد لدى الدول التي تحتفظ حالياً بأسلحة نووية.

وتشعر المجموعة العربية بخيبة الأمل في ظل عدم تمكن هيئة نزع السلاح من التوصل إلى توافق بشأن أي توصيات منذ بداية الألفية الحالية، وذلك بسبب عدم توافر الإرادة السياسية وأيضاً المواقف غير المرنة لبعض الدول النووية التي أعاققت صراحة التوصل إلى توافق في هذا الصدد.

فقد بذلت المجموعة العربية جهوداً كبيرة من أجل التوصل إلى نتيجة توافقية، وقامت بدور بناء، وخاصة في إطار المساعي

البحثية. ونعرب عن تقديرنا لتنظيم منتدى المجتمع المدني غير الرسمي الثاني المعقود تحت سلطة الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد مايكل مولر.

يرى الاتحاد الأوروبي أن البدء فوراً في المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى والتعجيل باختتامها، على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها، لا يزال أولوية واضحة. وندعو جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى بدء مفاوضات بشأن معاهدة من هذا القبيل دون إبطاء، وبدء العمل بشأن المسائل المدرجة في جدول الأعمال، وفقاً لبرنامج العمل المعتمد في الوثيقة CD/1684.

وندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تعلن بعد الوقف الاختياري والفوري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وتثقيده، به، إلى القيام بذلك. ويمكن لتقرير فريق الخبراء الحكوميين أن يكون بمثابة توجيهات مفيدة في تقريب مؤتمر نزع السلاح إلى المفاوضات المقبلة. ونرحب بمشروع القرار المقدم من كندا وألمانيا وهولندا. ونقدم دعمنا الكامل للمناقشات المقبلة في الاجتماع الرفيع المستوى للفريق التحضيري على النحو المتوخى في مشروع القرار.

ويدرك الاتحاد الأوروبي الدور الهام الذي أنشأت هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح للقيام به بوصفها الهيئة التداولية التابعة للجمعية العامة المعنية بشؤون نزع السلاح. وللأسف، لم تتمكن الهيئة من الوفاء بولايتها وتحقيق نتائج لسنوات عديدة. ونؤيد الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عملها وتمكين المزيد من المداولات البناءة والمركزة.

ولا نزال نشدد على أهمية معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بوصفه مؤسسة قائمة بذاتها مستقلة تابعة لآلية نزع السلاح. يقدم المعهد الدعم للمجتمع الدولي عن طريق

المتفق عليها. وعلينا العمل معاً من أجل النهوض بآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

ومن الضروري أن نواصل إيلاء اهتمام عاجل لتعزيز دور اللجنة الأولى وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها. ويمكن النظر في خطوات علمية بغية تحسين ممارسات اللجنة وأساليب علمها لجعلها أكثر فعالية. ونعتقد أن اللجنة الأولى ينبغي أن تكون بمثابة منتدى للتبادل الصريح للآراء ذات الصلة، وأن تتمكن من التصدي للتحديات الراهنة التي تهدد أمننا الجماعي ووضع تدابير محددة لتحقيق تلك الغاية. وينبغي أن تركز جهودها على أهم المسائل وأكثرها إلحاحاً.

ولمؤتمر نزع السلاح دور حاسم في التفاوض على معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف وفقاً لولايته. وفي هذا العام، بذلت جهود عديدة لكسر الجمود والتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل، بما في ذلك الاقتراح المقدم من المملكة المتحدة. ولكن، مرة أخرى، وبالرغم من الجهود الكثيرة، لم ينجح مؤتمر نزع السلاح في الاتفاق على برنامج عمل وبدء المفاوضات. إن الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق ستظل تتطلب الإرادة السياسية المستمرة والتفكير الخلاق من جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح.

ونود أن نعرب عن تقديرنا لرئاسة باكستان وبولندا على تنظيم اجتماعات غير رسمية بشأن المرأة ونزع السلاح والتحديات الدولية الرئيسية لنزع السلاح، على التوالي.

ونود التأكيد مجدداً على التزامنا الثابت بتوسيع عضوية المؤتمر. ونشدد على أهمية مواصلة المشاورات بشأن توسيع عضويته، وندعم بقوة تعيين منسق خاص في ذلك الصدد.

ونرحب بتعزيز التفاعل بين المجتمع المدني ومؤتمر نزع السلاح، ونأمل في اتخاذ المزيد من الخطوات نحو توسيع مساهمة المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والمؤسسات

لقد أظهرت مبادرات هذا العام إرادة تنم عن الابتكار واستعادة فعالية هذه الآلية. يجب علينا اليوم وبنفس القوة أن نبذل قصارى جهدنا لتنشيط أعمال منتديات نزع السلاح واستعادة ملكية عمل جميع الدول الأعضاء على أساس متوازن وتوافقي.

وفي هذا الصدد، ما فتئت فرنسا مقتنعة بأن مؤتمر نزع السلاح لا يزال الإطار المناسب للتفاوض بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس ولاية شانون وأحكامها. ويرحب بلدي بالعمل الذي بدأ في إطار فريق الخبراء الحكوميين، ويشيد مرة أخرى بتقريره النهائي المعتمد بتوافق الآراء في عام ٢٠١٥. إن بذل المزيد من الجهد لتطوير فهم مشترك ومتعمق للعناصر الرئيسية للمعاهدة سيظل مفيدا في إطار المؤتمر.

اسمحوا لي أن أعود إلى المسائل المؤسسية. نرى أن أسس آلية نزع السلاح التي أرسيت خلال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لا تزال قائمة. ولا تزال توفر الإطار المناسب لمعالجة المسائل التي توحد صفوف المجتمع الدولي. إن التحسينات ممكنة وربما ضرورية، شريطة ألا تقوض أسس تلك المنتديات، بما في ذلك قاعدة توافق الآراء.

ومن هنا فإن فرنسا مستعدة لدراسة السبل والوسائل الكفيلة بجعل أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح أكثر فعالية، إذ أن اللجنة من جانبها لم تصدر أي توصيات منذ عام ١٩٩٩. وفي ذلك الصدد، سنواصل رصد التطورات بعناية في إطار عقد دورة استثنائية رابعة. لذلك نحن على استعداد للمشاركة في أية مناقشات بشأن جدول الأعمال والأهداف الواقعية الذي تم التوصل إليها بتوافق الآراء. وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، نرى أن الإمكانية التي أتاحتها الدورة الاستثنائية الأولى لإجراء مناقشات تقنية هيكلية بشأن المجالات الأربعة الرئيسية المدرجة في جدول أعمالها، وبشأن المقترحات الجديدة، لم تستغل حتى الآن بما فيه الكفاية. بيد أن هذه المناقشات ضرورية للتوفيق بين المواقف وتمهيد الطريق لبدء المفاوضات.

إجراء البحوث المستقلة والمتعمقة بشأن المسائل الأمنية وآفاق نزع السلاح وعدم الانتشار. ويقدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الدعم لعمله الهام، بما في ذلك الدعم المالي. ونرحب بقرار عام ٢٠١٥ المتعلق بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإنشاء المعهد. ويتابع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء عن كثب تنفيذه.

السيدة غيتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بضع نقاط إضافية باسم فرنسا.

لا تزال فرنسا ملتزمة التزاما عميقا بآلية نزع السلاح، لأنها تهدف إلى وضع وتنفيذ الصكوك والآليات المتعددة الأطراف من أجل بناء عالم أكثر أمنا للجميع استنادا إلى فهم مشترك للتحديات الأمنية الراهنة. ويمكن للمجتمع الدولي إحراز تقدم نحو تحقيق ذلك الهدف إن توصل إلى اتفاق بشأن التزامات ملزمة لأكثر عدد ممكن من الدول. وفي ذلك السياق، الاتجاه المتزايد نحو تركيز المناقشات على نزع السلاح النووي يشكل مصدر قلق كبير لفرنسا. ولم يتسن إحراز تقدم منذ إنشاء الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجال نزع السلاح، إلا بالتقريب بين البلدان والشعوب، لا من خلال تقسيمها. ولهذا السبب تواصل فرنسا تعزيز اتباع نهج شامل وفقا لمبادئ تعددية الأطراف الفعالة. من شأن العمل الذي يجري على أساس الحوار والسعي إلى تحقيق توافق في الآراء وحده أن يساعد على إحداث تغيير في العالم الحقيقي.

إن حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح قد استمرت طويلا. لكن علينا أن نعمل على ألا نستخلص استنتاجات خاطئة من المآزق الحالي: إنه في نهاية المطاف سياسي لا مؤسسي الطابع. وفي الماضي أظهرت آلية نزع السلاح قدرتها على تمكين المفاوضات الفعالة شريطة تلاقى الإرادة السياسية للدول الأعضاء. وتشمل الأمثلة على هذا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

من الآثار المباشرة لتقاعس الآلية اتخاذ مبادرات موازية تتجاوزها بهدف تحقيق بعض التقدم في مجال نزع السلاح من الخارج. وتشمل الأمثلة الأخيرة على ذلك معاهدة تجارة الأسلحة، واتفاقية أوتاوا، واتفاقية الذخائر العنقودية. تلك المبادرات تجسد إحباط الكثير من الدول مع المأزق الذي نواجهه، ولا بد من القول أيضا أن هناك تصورا بأن جميع الدول ليست ملتزمة بنفس القدر بنزع السلاح، أو أن بعض الدول ربما تجني فوائد خاصة من الوضع الراهن.

إن كندا ليست موجودة هنا فقط، بل حاولت لعدد من السنين الحيلولة دون استمرار التدهور في آلية نزع السلاح حتى لا تصل إلى الحالة الراهنة من العجز. انطلاقا من تلك الروح قدمنا مشروع قرار في عام ٢٠١٢ لإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين لدراسة الجوانب المحتملة للقضية الأساسية في مؤتمر نزع السلاح، أي معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وكان يحدونا الأمل في أن يتبنى مؤتمر نزع السلاح المناقشات التقنية الشاملة لفريق الخبراء الحكوميين، وأن نرى إمكانيات حقيقية للدخول في هذا النوع من المحادثات المفيدة بشأن مسائل عدم الانتشار ونزع السلاح بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها.

(تكلم بالإنكليزية)

بينما سرنا التأييد الواسع الذي حظي به تقرير فريق الخبراء الحكوميين في اللجنة الأولى في العام الماضي، يؤسفنا أن مؤتمر نزع السلاح لا يزال غير قادر على البناء على تلك الأسس الهامة التي أرسيت في عام ٢٠١٦. ومما لا يمكن إنكاره أن تلك الآلية في وضع صعب عندما يتعلق الأمر بإحراز تقدم في أولويات نزع السلاح الراسخة، من قبيل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح، حيث ثبت استحالة ذلك التقدم، على الرغم من الجهود الأخيرة الجديدة التي اضطلع بها من أجل تحقيق تقدم كبير.

إن كندا على الرغم من خيبة أملها، غير مستعدة للاستسلام لذلك. وهذا العام، نعرض مع ألمانيا وهولندا، مشروع القرار

أخيرا، أود أن اتطرق باقتضاب إلى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. اتخذ في العام الماضي القرار ٦٩/٧٠ بتوافق الآراء، وبمبادرة من فرنسا، وضعت خارطة طريق للسنوات المقبلة بغية توفير أسس جديدة وأكثر استدامة للمعهد، بما في ذلك من حيث التمويل والإدارة. وعلى هذا الأساس من الضروري أن يقدم المعهد مساهمة متوازنة لتيسير المناقشات بشأن نزع السلاح.

إن آلية نزع السلاح تشكل هيكلا مؤسسيا، تلتزم فرنسا به وترغب في توطيده. على الرغم أن من غير الواقعي تصور أن هذا العمل ربما يمضي قدما نحو نزع السلاح العام والكامل، إن لم تؤخذ في الحسبان على نحو تام المسائل الأمنية، والسياق الاستراتيجي الأساسي. واستنادا إلى الثقة والاحترام المتبادلين، لا يمكن لعملنا أن يكون فعالا إلا إذا ظل تدريجيا وواقعيا. إن الفجوات في النهج وأساليب المماثلة نشأت في كثير من الأحيان من إحباطات الماضي والحاضر. واستعادة مصداقية آلية نزع السلاح هدف نحن جميعا مسؤولون عن تحقيقه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل كندا لعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.65.

السيد كولارد - ويكسلر (كندا) (تكلم بالفرنسية):

لئن كانت كندا والعديد من الدول الأخرى ترى أنه يتعين عليها المضى قدما في مسائل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، فإن النظام الذي صُمم للقيام بذلك لا يزال يحدنا. فمؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة منخرطان في مناقشات إجرائية، ولا تجري فيهما مناقشات ذات أثر حقيقي. ولا يسعنا إلا أن نأسف للضرر الذي ألحقه هذا بالمؤسسات وبآلية نزع السلاح بمرمتها، ولكن لا يزال يحدث المزيد من الضرر ولم يحرز تقدم يُذكر بشأن الأولويات الرئيسية التي حددتها الجمعية العامة واللجنة الأولى لتحقيق قدر أكبر من السلام والاستقرار في عالمنا.

يُعتبر مؤتمر نزع السلاح المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، ولديه سجل من النجاحات السابقة، لكنه منذ عام ١٩٩٩ يعاني من الجمود في أعماله. وعلى الرغم من الجهود المبذولة والمحاولات العديد لاعتماد برنامج عمل شامل للمؤتمر يلي شواغل الدول الأعضاء كافة، إلا أن هذه الجهود للأسف لم يكتب لها النجاح. ولم يتمكن المؤتمر منذ ذلك الحين من ممارسة دوره التفاوضي المنوط به بشأن معاهدات نزع السلاح. ويشدد مجددا وفد العراق على ضرورة توافر الإرادة السياسية والتحلي بالمرونة الكافية لإحياء المؤتمر، لا سيما في ظل الظروف الراهنة المعقدة التي يشهدها المجتمع الدولي والمتمثلة في تزايد الأزمات الإقليمية، وتفاقم التهديدات الإرهابية، وزيادة حدة مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، والجمود المتواصل الذي يشهده مجال نزع السلاح. تشكل كل هذه الظروف عوامل يمكن أن تعرض للخطر السلم والأمن الدوليين، وتؤدي إلى زيادة الانتشار غير المشروع للأسلحة، وإلى انحراف توجيه الموارد عن الغايات البناءة التي تحول دون إمكانية تحقيق الهدف السادس عشر، الغاية الرابعة من أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي توقف النمو الاقتصادي المنشود.

وفي هذا الصدد، يؤكد العراق مرة أخرى موقفه الداعي إلى ضرورة مضاعفة جهودنا للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن يلي شواغل جميع الدول الأعضاء وبما يتفق مع النظام الداخلي، وإحراز تقدم في القضايا المعروضة. كما نؤكد على أهمية تكثيف الجهود والتعاون المستمر بين الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح والرؤساء الستة المتعاقدين للمؤتمر في دورته لعام ٢٠١٦ من أجل كسر الجمود وتحقيق الأهداف التي نتطلع إليها جميعاً في مجال نزع السلاح.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

ويؤكد العراق ضرورة إبقاء نزع السلاح النووي على رأس أولويات المؤتمر وفقاً للمركز الخاص الممنوح له بموجب الوثيقة

(A/C.1/71/L.65) بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الذي سينشئ فريقاً تحضيرياً رفيع المستوى للتفاوض مع أعضاء الأمم المتحدة والبناء على تقرير فريق الخبراء الحكوميين لوضع توصيات بشأن عناصر المعاهدة المقبلة. ونعتقد أننا طرحنا اقتراحاً موثقاً وواقعياً لإحراز تقدم ملموس نحو التفاوض بشأن هذه المعاهدة.

إن إصلاح الآلية يمكن أيضاً أن يساعد في ذلك. وفي حين أنه سيكون من الصعب التوصل إلى أي اتفاق طموح بشأن إصلاح آلية نزع السلاح، نعتقد أننا نتخذ بضع خطوات متواضعة وعملية يمكن أن تساعد في استعادة مصداقية الآلية. بداية، إن إجراء تنقيحات لأساليب عمل مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة يمكن أن يحسن كثيراً عمليتهما لصالح جميع الدول.

ثمة مثال واضح على ذلك ألا هو إعادة النظر في قاعدة توافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح التي لم تكن تهدف قط إلى إحباط وضع برنامج عمل للمؤتمر. ونعتقد أننا نستعرض القواعد والإجراءات في مؤتمر نزع السلاح وممارسات العمل فيه، بما في ذلك التناوب ومدة رئاسته، كلها من شأنها تحسين أدائه. لذلك، تؤيد كندا الجهد الجماعي داخل مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٧ لاتخاذ تلك الخطوات الصغيرة بغية تحسين إنجاز ولايته الأساسية. وحتى تلك الإصلاحات الصغيرة سوف تتطلب من جميع أعضاء المؤتمر قدراً كبيراً من الإرادة السياسية والمرونة، ولكننا نعتقد أن النجاح هنا يمكن أن يشجع على التحلي بروح التعاون الواسع، وتوفير بعض الزخم لمساعدة مؤتمر نزع السلاح لكي يتناول بفاعلية القضايا الكبيرة التي أنشئ لمعالجتها.

السيد أوديشو (العراق): سيدي الرئيس، في البداية، أود أن أغتنم هذه المناسبة للإعراب عن تأييد وفد بلادي للبيان الذي أدلى به ممثل تونس بالنيابة عن المجموعة العربية، والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن مجموعة بلدان حركة عدم الانحياز.

اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. ويسرنا أيما سرور أننا نتلقى دعماً متزايداً لهذه المبادرة. وهناك أسباب موضوعية لذلك، بالطبع. وكل الدول التي تستشعر المسؤولية لا اعتراض لديها. ولا وجود لاعتراضات في هذا الشأن، لأن قمع الإرهاب القائم على أسلحة الدمار الشامل هدف يتقاسمه كل العقلاء في عالمنا. وهناك جانب هام يعزز ذلك. فوضع اتفاقية جديدة لن يؤثر على مصالح أي دولة، لأن المنتج النهائي سيساعد على تيسير الأمن للدول كافة بلا استثناء وعلى الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

واقترحت روسيا أيضاً برنامج عمل يجمع بين أولوية السواد الأعظم من المشاركين في مؤتمر نزع السلاح، أي نزع السلاح النووي، والمفاوضات المتعلقة بالاتفاقية الجديدة لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. ويمكن لبرنامج العمل هذا أن يصبح أساساً قوياً وواعداً لبدء العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح. ومشروع عناصر الاتفاقية الجديدة والوثيقة المناظرة لها مع الاقتراح الروسي بشأن برنامج العمل ما زالا قيد النظر في مؤتمر نزع السلاح.

وعلاوة على ذلك، فقد طُرحت في دورة هيئة نزع السلاح فكرة باسم دول ثلاث - الصين وروسيا والولايات المتحدة - وتقضي بإضافة بند ثالث إلى جدول أعمال اللجنة. وأساس ذلك هو تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي، وكذلك قرار الجمعية العامة بشأن نفس الموضوع. وعلى هذا الأساس، اقترحنا صياغة بند جدول الأعمال هذا بحيث يقتضي وضع توصيات لتنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، بهدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء. والمسائل المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء تشكل أولوية للغالبية العظمى من الدول الحاضرة هنا. لذلك، ندعو الوفود إلى دراسة هذه الفكرة بعناية. ونرى أن هيئة نزع السلاح محفل تشاوري عالمي وهي

الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح لعام ١٩٧٨، بالإضافة إلى ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة عام ١٩٩٦، والتي تؤكد على أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يعد مخالفاً لأحكام القانون الدولي الخاصة بالنزاعات المسلحة.

ويؤكد وفد العراق على أهمية الدور الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، بوصفها الهيئة التداولية المتعددة الأطراف المعنية بقضايا نزع السلاح داخل الأمم المتحدة. لكنه يعرب عن أسفه لاستمرار فشل الهيئة في اعتماد التوصيات بشأن البندين اللذين أقرتهما في دورتها الحالية ٢٠١٥-٢٠١٧، وهما بند تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وبند تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وبهذه المناسبة، يدعو العراق الدول الأعضاء إلى التحلي بالمرونة الكافية من أجل إنجاح المفاوضات والتوصل إلى توافق بشأن توصيات من شأنها أن تسهم في كسر الجمود الذي يشهده ميدان نزع السلاح وبما يحقق السلم والأمن الدوليين.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

يمكننا جميعاً أن نرى أن الحالة العالمية الراهنة يكتنفها عدم الاستقرار الاستراتيجي بصورة متزايدة. غير أن هذا بالتأكيد ليس ذريعة للتخلي عن البحث عن حلول توفيقية في مجال تحديد الأسلحة. ونرى أن العمل الدؤوب هو سبيلنا الوحيد للتوصل إلى اتفاقات حقيقية وليست وهمية في مجال تحديد الأسلحة وتحقيق نتائج مقبولة للجميع. والأحداث التي وقعت في السنوات الأخيرة تؤكد أنه في العلاقات الدولية ما من سبيل آخر.

وبغية استئناف أعمال مؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح على نحو مستدام وفعال، اقترحنا في اللجنة الأولى موضوعاً جديداً في الوقت المناسب تماماً يقوم على توافق تام في الآراء، أي أن نقوم في إطار مؤتمر نزع السلاح بتطوير

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة تجارة الأسلحة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وعلاوة على ذلك، نحث الدول الأعضاء على عدم إجراء أي تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية أو أي نوع آخر من التفجيرات النووية، فضلاً عن مواصلة وقفها الاختياري القائم في هذا الصدد والامتناع عن أي فعل من شأنه انتهاك أهداف ومقاصد الحظر الشامل للتجارب النووية.

وبالمثل، يحث وفد باراغواي الدول الحائزة للأسلحة النووية على سحب تصريحاتها التفسيرية للبروتوكولات الملحقه بمعاهدة تلاتيلولكو وغيرها من الصكوك الدولية المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونهيب بالدول التي لم تفعل ذلك، التصديق أو الانضمام، حسب الاقتضاء، إلى معاهدة أنتاركتيكا، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، والمعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ونحث الدول أيضاً على مواصلة اعتماد التدابير اللازمة لتوطيد وتعزيز مركز منغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية.

وتدعو باراغواي إلى اعتماد التزامات جديدة من شأنها أن تكفل تمكين آلية نزع السلاح من التصدي على نحو مستمر لجميع جوانب نزع السلاح وعدم الانتشار ومساءل الأمن الدولي. ونؤيد بدء المفاوضات أولاً، بشأن اتفاقية دولية متعلقة بحظر استحداث الأسلحة النووية وتجريبها وإنتاجها وتخزينها وإعارتها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتدمير تلك الأسلحة. ثانياً، صياغة مشروع اتفاقية دولية لتوفير ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية دون استثناء أو تمييز ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف كان. ونؤيد المفاوضات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

أفضل هيئات الأمم المتحدة تأهيلاً لضمان النظر في هذه المسألة بموضوعية دون المساس بالمواقف الوطنية للدول.

وروسيا ستواصل تيسير صون وتعزيز الركائز الأساسية الثلاث لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح - وهي اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح.

وأختتم بياني بالتأكيد على أننا سنبدل قصارى جهدنا للتوصل إلى قرارات تكون مقبولة للجميع في مجال تحديد الأسلحة. وأي محاذير شعبية سرية لا صلة لها بهدف معالجة مسألة معقدة جداً ومحددة، ولكن مهمة أيضاً ونتعامل معها في اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. ونشجع جميع الدول على أن تحذو حذو روسيا وألا تستسلم للعواطف أو أي نزعات قصيرة الأجل بأي شكل من الأشكال، بل عليها أن تستند في أفعالها إلى العقلانية والتفاعل القائم على التوافق في الآراء. ولا يمكن أن نحرز تقدماً صوب نزع السلاح العام والكامل، بما في ذلك نزع السلاح النووي، إلا في ظل ظروف الأمن المتساوي للجميع دون استثناء.

السيد كاريو غوميز (باراغواي) (تكلم بالإسبانية):
بالنسبة لجمهورية باراغواي، يشكل نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي تحديات عالمية تتطلب استجابة شاملة ومنسقة من جانب كل أعضاء المجتمع الدولي. وينبغي لآلية نزع السلاح أن تغطي كل جوانب المسألة. وينبغي أن تكون مفتوحة لمشاركة جميع أعضاء المجتمع الدولي دون إقصاء، وينبغي أن تجرى المناقشات بشفافية وحسن نية وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ولذلك، يدعو وفد باراغواي إلى إضفاء طابع العالمية على الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي التي تشكل آلية نزع السلاح القائمة

وعلى وجه الخصوص، يحث وفد بلدي الدول الأعضاء على تعزيز توقيع الدول أو انضمامها - حسب الاقتضاء - إلى

للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، إلا أنه سيكون مفيدا النظر في سبل تحسين كفاءة أدائها.

وتؤيد الهند البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ووفقا لميثاقها، فإن للأمم المتحدة دورا محوريا ومسؤولية رئيسية تضطلع بهما في ميدان نزع السلاح. ولا ريب أن اللجنة الأولى تجسّد ثقة المجتمع الدولي في جدوى اتباع نهج متعددة الأطراف إزاء مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وما تزال هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة المحفل العالمي الوحيد الذي يتيح النظر المتعمق في مسائل محددة ذات صلة بنزع السلاح لأجل المزيد من التفاهم وتوافق الآراء على المسائل المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح الدولي. وقدمت الهيئة في الماضي عدة مجموعات هامة من المبادئ التوجيهية والتوصيات إلى الجمعية العامة. وندعم الجهود الرامية إلى تنشيط عمل الهيئة خلال الدورة الحالية، ونرحب بالمناقشات غير الرسمية بشأن الفضاء الخارجي في عام ٢٠١٧.

ولا تزال تتوفر لمؤتمر نزع السلاح الولاية والعضوية والمصادقية والنظام الداخلي ما يمكنه من الاضطلاع بمسؤولياته بوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. وما دامت قرارات مؤتمر نزع السلاح تؤثر على الأمن القومي، فإن من المنطقي أن يضطلع بعمله ويتخذ قراراته على أساس من توافق الآراء. وينبغي للدول الأعضاء توخي الحذر في السعي إلى مبادرات خارج نطاق الآلية المنشأة قد تعد بالتوصل إلى نتائج غير مؤكدة في حين أنها ربما تؤدي إلى إضعاف آلية نزع السلاح القائمة. وما تزال الهند ملتزمة بالجهود الرامية إلى توصيل مؤتمر نزع السلاح إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمله بغية الشروع في وقت مبكر في أداء مهامه. ونتشاطر الشعور بخيبة الأمل من استمرار عرقلة أحد البلدان بدء المفاوضات.

وقد كانت عضوية مختلف أفرقة الخبراء الحكوميين التي يشكلها الأمين العام موضوعا مثيرا للقلق في هذه اللجنة.

ويؤيد وفد بلدي بدء مفاوضات لاعتماد معاهدة مكملة لمعاهدة تجارة الأسلحة تُعنى بالتصدي لإنتاج الأسلحة التقليدية وتخفيض مخزوناتا الموجودة. ونؤيد إدراج الذخيرة في الأطر القائمة لتنظيم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن تأييدنا لاعتماد قواعد متعددة الأطراف لتنظيم التقدم المحرز في مجال المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. ونرى أن ذلك أمرا هاما لسد الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وتتشاطر باراغواي أيضا شواغل الوفود الأخرى إزاء الشلل في مؤتمر نزع السلاح وفي هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ونؤيد إصلاح الآلية الحالية لنزع السلاح. وندعو في هذا الصدد الدول الأعضاء إلى النظر في زيادة عدد الأعضاء في المؤتمر، وتعزيز مشاركة المرأة على نطاق أوسع في المناقشات والقرارات المتعلقة بتدابير نزع السلاح، فضلا عن المناقشات ذات الصلة بعدم الانتشار والأمن الدولي. وندعو الدول أيضا إلى إعطاء المزيد من الاهتمام إلى إسهامات المجتمع المدني في ذلك الصدد.

وأخيرا، نحن على اقتناع بأنه ينبغي دائما إصلاح آلية نزع السلاح بهدف إنهاء الفقر في العالم بجميع أشكاله. ويود وفد بلدي التشديد على الصلات القائمة بين نزع السلاح وعدم الانتشار والسلام والأمن الدوليين، فضلا عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونحث الوفود على بذل قصارى الجهود لتوفير المزيد من الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف هذه بدلا من تحديث ترساناتها القائمة.

السيد ناث (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تولي الهند أهمية كبيرة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة التي أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والتي تتألف من ثلاث اللجان الأولى، وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ومؤتمر نزع السلاح. وفي حين يجب أن يكون استعراضها بشكل شامل من اختصاص الدورة الاستثنائية الرابعة

بتأييد الأغلبية الساحقة لاقتراحنا - وهو الذي جعل مؤتمر نزع السلاح أكثر قربا منذ فترة طويلة من استئناف عمله.

غير أننا نجد أنفسنا جميعا في هذا اليوم وفي هذا العصر بالذات قد أهلكنا، في حين لم تبق لنا سوى موارد محدود. وبالتالي، أصبحت تغطية جميع جوانب آلية نزع السلاح من قبل الدول أكثر صعوبة. وربما كان علينا أن نفكر في كيفية تنشيط النظام لجعله أكثر فعالية.

وربما ننظر، على سبيل المثال، في الدمج بين معهد بحوث نزع السلاح وهيئة نزع السلاح كي تصبح عضوية كليهما عالمية، وأن يتم تركيز الموارد، وخاصة المعارف والخبرات في منتدى واحد. وسيكون بوسع الهيئة المدججة أن تناقش وتأذن بإجراء المفاوضات، وأن يقتصر توافق الآراء على اتخاذ القرارات المتعلقة ببدء المفاوضات، بل والمفاوضات نفسها. وسيتيح دمج هاتين الهيئتين فرصة للنظر مرة أخرى في جدول الأعمال، فضلا عن كفاءة صلاحيته وملاءمته لتحديات نزع السلاح اليوم.

ويمكن تشكيل المجلس الاستشاري من رؤساء الهيئة المدججة خلال السنوات السابقة الحالية والمقبلة. ومن شأن ذلك أن يساعد على كفاءة تعرف الرؤساء بما يكفي على المسائل التي سيعملون عليها قبل تولي مهامهم، ونحثهم على اتخاذ منظور طويل الأجل في ذلك الخصوص. وبوسع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أن يتولى الدور الذي يُفترض أن يضطلع به فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، وذلك عن طريق الإسهامات التقنية في الهيئة المدججة وكذلك في المجلس الاستشاري.

فهذه مجرد أفكار، ولكننا نرى أن هناك ضرورة إلى مناقشة إصلاح هيئات آلية نزع السلاح أولا، ومن ثم إصلاح العمل الذي قد يؤدي إلى عقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح، في حال استمرار العملية وعند الاقتضاء.

وقد أكدنا مجددا في بياننا العام التزامنا بالعمل مع الحلفاء والشركاء لتعزيز وتكييف المؤسسات والقواعد القائمة كي تظل

ونأمل أن تحظى أفرقة الخبراء الحكوميين التي سيجري إنشاؤها في المستقبل بتوازن وتمثيل أفضل في مشاركة الدول الأعضاء القادرة على الإسهام بصورة إيجابية.

وتعرب الهند عن تقديرها العميق للجهود التي يبذلها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على أساس الولاية الممنوحة له من الدورة الاستثنائية الأولى، وتؤيد بقوة الجهود المبذولة لكفالة استدامة المعهد وفعاليته في الأجل الطويل - بوصفه هيئة بحوث ذات أهمية عالمية - كي يتمكن من أداء دوره المتمثل في إجراء بحوث متعمقة وطويلة الأجل في مسائل نزع السلاح، وخاصة نزع السلاح النووي.

ويجب أن يكون المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام أكثر تمثيلا لكي يتسنى له اتباع نهج شامل وتطليعي إزاء مسائل نزع السلاح العالمي. ونأمل أن يتمكن من تحسين جودة تقاريره حتى يفي بالمعايير الرفيعة التي ينبغي أن يطمح إليها.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

ما تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاما قويا بآلية نزع السلاح التي تواصل الاضطلاع بدور رئيسي في النظام الدولي القائم على القواعد. وقبلنا - حين تكلمنا العام الماضي في إطار هذه المجموعة - أنه ينبغي أن نفعل كل ما بوسعنا لكفالة أهمية مؤتمر نزع السلاح، كونه محورا لنهجنا المتعدد الأطراف في مسائل نزع السلاح. وفي مسعى منها لكسر الجمود وإيجاد أرضية مشتركة، قدمت المملكة المتحدة في بداية هذا العام إلى المؤتمر مشروع قرار بشأن إنشاء فريق عامل وبرنامج عمل مرتبط به لتحديد تدابير فعالة لنزع السلاح النووي، فضلا عن توضيحها والتوصية بها، بما في ذلك الأحكام القانونية والترتيبات الأخرى المطلوبة التي تسهم في إيجاد وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية. وقد كان القصد من الاقتراح تمكين جميع الدول الأعضاء من الموافقة عليه كي تتمكن معا من استئناف عملنا الجماعي. وقد سعدنا

بعد عملية صنع القرار ومعالجة الخلافات وإيجاد حل لمشاكل الأقليات. ومع ذلك، لا تؤدي الجوانب الأخرى من أساليب عمل المؤتمر، ومنها التناوب الشهري للرؤساء وعدم إسهامات المجتمع المدني، إلا إلى العجز عن صنع أي قرار في ذلك الحفل.

وترحب المكسيك بالمساعي المبذولة من مختلف الرؤساء لضمان تمكين المنتدى مرة أخرى من الوفاء بولايته وتحقيق إمكاناته بالكامل. وقد وفينا بالتزامنا بأن صرنا أحد رؤساء مؤتمر نزع السلاح في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. واقترحنا برنامج عمل ذي ولاية تفاوضية في جميع المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، إلا أنه لم تتم الموافقة عليه. ويرى بلدي أنه لا يزال ممكنا تنشيط مؤتمر نزع السلاح أو إصلاحه فيما إذا كان هناك إقرار عام بذلك الوضع. ولكن للأسف، لا تزال هناك بلدان تعتقد أن شلل المؤتمر أمر طبيعي.

ولا يختلف الأمر كثيرا في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة نظرا لأنها لم تتمكن من إصدار أي توصيات موضوعية بعد مداولاتها. وقد استمر ذلك الحال طيلة ما يزيد على العقد من الزمان. ويتعين علينا النظر في أساليب عمل الهيئة. ويرى بلدي أنه ينبغي تقليص مدة الدورات الموضوعية للهيئة، علاوة على النظر في إمكانية عقد دورتها كل سنتين. وقد بينت الممارسة حتى الآن عدم تمكن الهيئة من الاتفاق على أي توصيات بالرغم من أنها تجتمع لمدة ثلاثة أسابيع سنويا، وبالتالي فإنها لا تستفيد من الموارد المالية والبشرية المتوفرة والمخصصة لأعمالها. ونرى أنه يجب أن يركز جدول أعمال الهيئة على مسألة موضوعية واحدة فقط كل عام.

ونرى أيضا، فيما يتعلق باللجنة الأولى، أن عدد مشاريع القرارات التي تقدمها لا يتناسب مع قوة ولاياتها. فليس منها سوى النزر القليل القادر على إحداث تغيير أو يشتمل على أي مقترحات مبتكرة من شأنها أن تمكن من إحراز تقدم في نزع السلاح العام والكامل.

تمثيلية وفعالة. لقد كانت آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة نتاج عزم مشترك على العمل الجماعي لأجل نزع السلاح الكامل. ويتعين علينا استعادة روح التعاون تلك لكي نكفل استمرار أهمية الآلية بوصفها الأداة الرئيسية لتحديد الأسلحة على نطاق دولي وتحقيق هدفنا الجماعي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):

لقد أنشئت آلية نزع السلاح بهدف ضمان استمرار بقاء البشرية والقضاء على خطر الحرب النووية. وقد نصّ على ذلك في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ولم تنشأ مختلف الأشكال التي تتألف منها آلية نزع السلاح بوصفها غايات في حد ذاتها بل أداة لتحقيق ذلك الهدف. وبالتالي، فإن من غير المقبول أن نكون في وضع تعاني فيه آلية نزع السلاح الوحيدة في منظمتنا من شلل كهذا. وليس أدل على هذا الشلل، وخاصة الشلل الذي يعاني منه مؤتمر نزع السلاح، من عجزه التام عن الوفاء بولايته على مدى عقدين من الزمان بسبب عدم تفاوضه على أي صك متعدد الأطراف فيما يتعلق بالبنود المدرجة في جدول أعماله منذ عام ١٩٩٦.

ونتفق في ذلك الصدد، مع الرسالة التي بعث بها الأمين العام في الجلسة العامة الأولى لمؤتمر نزع السلاح المعقودة في عام ٢٠١٥، والتي ذكر فيها أنه سيتم الحكم على فعالية المؤتمر في نهاية المطاف على أساس معيار واحد فقط: قدرته على إبرام معاهدات نزع السلاح. وفي ذلك الصدد، فإن استمرار عجز المؤتمر عن اعتماد وتنفيذ برنامج عمله ليس سوى إخفاق جماعي. وقد أعربت المكسيك عن عدم ارتياحها لإهدار المؤتمر جهودها في ممارسات ودبلوماسية لا وجود لها ومداولات تكرر اختصاصات المحافل الأخرى في آلية نزع السلاح، علاوة على عدم الامتثال أو الوفاء بولايته التي هي علة وجوده.

وقد تكلم وفد بلدي في مناسبات عديدة وذكر أنه ينبغي النظر إلى توافق الآراء على أنه تطلّع مشترك إلى التوصل إلى اتفاق

التقدم، ما تزال الآلية القائمة تواجه العديد من التحديات والعقبات التي تمنعها من الوفاء بولايتها وتحقيق نتائج ملموسة.

وذكرنا الجمود الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح وعدم التوصل إلى اتفاق في إطار هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة معا - إن كنا نعمل حقا بحسن نية لأجل تحقيق الهدف نفسه - بأن باستطاعتنا إحراز المزيد من التقدم على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية، بما في ذلك بعض المسائل الهامة مثل حظر الأسلحة العشوائية والخطرة بشكل غير متناسب، وخاصة الترسانات النووية، علاوة على القضاء على تلك الأسلحة تماما.

وعليه، تؤيد تايلند عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وتحتة على التفكير في الظروف الراهنة في ضوء بيئة الأمن الدولي السائدة، علاوة على الأسلحة الناشئة ومنظوماتها. وفي ذلك المسعى، فإن تايلند على استعداد لقبول الآراء والإسهامات البناءة في عمل الآلية. وإذ نولي أهمية لبناء توافق الآراء، فإننا نرى أن من شأن الشمول والشفافية أن يسهما إسهاما كبيرا في المناقشات المتعلقة بالأمن الجماعي ودعم الإجراءات الرامية إلى مواصلة عملية نزع السلاح الجارية. وعلمنا قبل ذلك أن نكفل عدم إساءة استخدام توافق الآراء لتحقيق مكاسب الدول، وألا يصبح عقبة في تحقيق التقدم المنشود في المسائل المثيرة للقلق على حساب المصالح المشتركة وأمن الجميع.

وقبل أن أختتم بياني، تود تايلند أن تشدد على أن باستطاعة المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، والمرأة والشباب الاضطلاع بدور أساسي وتقديم إسهامات في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. فمن شأن مشاركتها أن تساعد على تنشيط مناقشتنا وإثرائها بتنوع الرؤى والأفكار بما يساعد على بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع على النحو المتوخى في الأهداف الإنمائية المستدامة.

وختاما، يرى وفد بلدي أنه ينبغي أن يسهم المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمم العام في ولايات آلية نزع السلاح. ونلاحظ هنا هشاشة الحالة المالية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بالرغم من أن ذلك المعهد يضطلع بدور هام للغاية في مجال التحليل وتوفير البحوث ذات الصلة على نحو يعزز فهم مسائل نزع السلاح. ويحدونا الأمل في أن يعطي الأمين العام الجديد زخما أكبر لعمل المجلس والمعهد معا.

وكما جاء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، فإن الأعضاء في الأمم المتحدة على علم تام بما تقتنع به شعوبها من أن مسألة نزع السلاح العام والكامل تكتسي أهمية قصوى بالنسبة لها، وأنه لا مجال للتجزئة بين السلام الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإنها تسلم بأن الالتزامات والمسؤوليات المتعلقة بها ذات طابع عالمي. وفي ذلك الصدد، تحث المكسيك المجتمع الدولي مرة أخرى على التفكير في الوضع الحالي لمتنديات نزع السلاح واتخاذ خطوات استباقية لتحسينها وإحيائها وتنشيطها أو إنشاء محافل وآليات جديدة من شأنها أن تشجع على وضع اتفاقات تساعد على إيجاد عالم أكثر أمنا وسلما.

السيدة فاراثورن (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد

تايلند البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والبيان الذي أدلى به باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فضلا عن البيان المشترك بشأن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح الذي أدلى به ممثل غواتيمالا، باسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة لدى مؤتمر نزع السلاح.

إن علما سلميا أكثر أمنا هو التطلع المشترك لنا جميعا. وتؤيد تايلند بقوة فعالية تعددية الأطراف القادرة على التصدي لمسألة نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

وقد مرت عقود كثيرة على انعقاد الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وفي حين أُحرز بعض

ونؤكد من جديد تأييدنا لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح في وقت مبكر. ونعتقد أن الدورة الاستثنائية الرابعة ستتيح للدول الأعضاء فرصة جديدة لإثبات إرادتنا الجماعية وقدرتنا على تنشيط آلية نزع السلاح عموماً صوب تحقيق نتائج مجدية وشاملة. ونشكر رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح على توجيه أعمالنا بفعالية خلال دورتي هذا العام.

وأخيراً، نؤكد مجدداً دعمنا للاقتراح الذي قدمته حركة عدم الانحياز بأن يُعقد، في موعد أقصاه عام ٢٠١٨، مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي بغية تعزيز الإنجازات التي تحققت في عام ٢٠١٣.

السيد جادون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): لقد أنشئت هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بتوافق الآراء في عام ١٩٧٨ في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وكان المبدأ الرئيسي الذي حددته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في سياق هذه الآلية هو كما يلي:

”ينبغي أن يتم اعتماد تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة من شأنها أن تضمن حق كل دولة في الأمن، وعدم حصول أي دولة أو مجموعة من الدول في أي مرحلة على امتيازات دون سواها.“ (القرار د-١٠/٢، الفقرة ٢٩)

وهذا المبدأ الأساسي يتطلب النظر بدقة في إمكانية اتخاذ تدابير ملزمة قانوناً على أساس توافق الآراء، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، مما يمكن جميع الدول من حماية مصالح الأمن القومي لديها. وعلى هذا الأساس، أنتجت هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح معاهدات هامة لنزع السلاح، بما فيها تلك التي تحظر بصورة شاملة فئتين كاملتين من أسلحة الدمار الشامل.

ونود أيضاً أن نعيد تأكيد دعمنا لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي ما فتئ يقدم الدعم باستمرار للنهوض بجدول أعمال نزع السلاح.

السيد إسلام (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز

وتواصل بنغلاديش الإعراب عن قلقها إزاء حالة الجمود التي طال أمدها في مؤتمر نزع السلاح، وهو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح على مدى العقدين الماضيين. وفي ضوء النتائج السابقة الهامة المنبثقة عن المفاوضات تحت إشراف مؤتمر نزع السلاح، لا يمكننا أن نخفي خيبة أملنا إزاء ندرة الإرادة والقيادة السياسيتين لتمكين تلك الهيئة من الخروج من مأزقها الحالي. وبارقة الأمل التي نراها أحياناً في برنامج عملها سرعان ما تتلاشى بعودتنا إلى المواقف والحجج المتصلبة جراء الافتقار إلى حلول ابتكارية واستشرافية. ونحث الأمين العام المعين على إبقاء هذه المسألة في جدول أعماله ضمن العديد من الأولويات المتضاربة، ومضاعفة جهوده الرامية إلى حشد الإرادة السياسية المطلوبة، ولا سيما فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي لديها مصلحة استراتيجية في الأسلحة النووية.

كما أن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، الدعامة الرئيسية الأخرى المتعددة الأطراف لنزع السلاح، لم تتمكن منذ عام ٢٠٠٠ من تحقيق أي نتائج ملموسة بشأن ولاياتها. ونشدد على ضرورة بذل جهود متواصلة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء في الفريقين العاملين المتوازيين تحت اختصاص هيئة نزع السلاح. وبينما نظل منفتحين على إمكانية وضع مسار عمل ثالث، فإننا نشدد على الحاجة إلى التخفيف من أي آثار على برنامج العمل الحالي. ونقدر الجهود الحالية لرئيسي الفريقين العاملين لمواصلة تعزيز العمل المنوط بهما.

النووي وبالتالي لن يكون لها سوى تأثير هامشي على تنشيط جدول أعمال نزع السلاح الدولي وآلياته.

و التحديات التي تواجه جدول أعمال نزع السلاح على الصعيد الدولي لا تقتصر على مؤتمر نزع السلاح. فاللجنة الأولى وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح تواجهان حالة مماثلة. وهيئة نزع السلاح، على سبيل المثال، لم تتمكن من الاتفاق على أي توصيات أو مبادئ توجيهية طيلة الأعوام الـ ١٧ الماضية. وحل المأزق في آلية نزع السلاح لا يمكن إيجاده من خلال السعي إلى اتخاذ إجراء خارج المحافل الرسمية. فذلك لن يؤدي إلا إلى إحراز تقدم زائف بدون إحداث أي تغيير حقيقي على أرض الواقع. وفشل فريق الخبراء الحكوميين القائم على تصور خاطيء فيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية خير دليل على ذلك. ولا يمكن أن يتحقق أي إنجاز هادف بإعادة توجيه خطاب متمحور حول الأمن إلى مسألة إنسانية أو أخلاقية. ولا يمكن القيام بذلك إلا في مؤتمر نزع السلاح، المحفل المتعدد الأطراف الوحيد المعني بالتفاوض بشأن نزع السلاح الذي تشارك فيه جميع الدول الهامة عسكريا على قدم المساواة والقادرة على حماية مصالحها الأمنية الحيوية بموجب قاعدة توافق الآراء.

وبدلا من الجهود الانتقائية المجزأة، تدعو باكستان إلى تطوير توافق جديد في الآراء لتحقيق أهداف نزع السلاح العام والكامل. ولذلك، نؤيد دعوة حركة عدم الانحياز منذ أمد طويل إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح لمعالجة جميع المسائل الموضوعية والإجرائية ذات الصلة بطريقة شاملة.

وتؤيد باكستان بقوة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وهي من أشد المعجبين به. ونحن نقدر تقديرا كبيرا المساهمة الكبيرة التي قدمها ذلك المعهد على مر السنين في تطوير فهم أفضل للمسائل الرئيسية والتحديات الناشئة المتعلقة بنزع السلاح، وفقا لولايته. ونشعر بالقلق إزاء القيود المالية الشديدة

إن المأزق الحالي في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح نتيجة للأولويات والنهج المتضاربة لمختلف الدول الأعضاء. فبعض الدول تعارض بدء المفاوضات بشأن معاهدات جديدة لمجرد أنها تتعارض مع هدفها الرئيسي المتمثل في إدامة ميزتها الاستراتيجية. وهناك دول أخرى ترفض بعض الصكوك التي، بسبب الطبيعة التمييزية المتأصلة فيها، ستؤثر سلبا على أمن هذه الدول بشكل غير متناسب. وهناك دول أخرى تريد إحراز التقدم بأي ثمن، بغض النظر عن تأثير ذلك على السلم والأمن الدوليين، وبصرف النظر عما إذا كان ذلك سيؤدي إلى الأمن المتساوي وغير المنقوص للجميع.

والتفاعل بين هذه العوامل أدى إلى جمود الآلية. وتتشاطر باكستان خيبة الأمل والإحباط اللذين يشعر بهما الكثيرون جراء هذه الحالة. ومع ذلك، نحن لا نلوم آلية نزع السلاح. فالإكتفاء بإدانة آلية نزع السلاح أو محاولة إيجاد سبل لتفاديها سيعادل معالجة الأعراض فقط، دون التصدي للأسباب الجذرية. والسبب الجذري هو الاستراتيجية والحقائق السياسية السائدة في العالم من حولنا.

وعدم إحراز التقدم بشأن نزع السلاح النووي هو السبب الرئيسي وراء الانتقادات التي تواجهها آلية نزع السلاح. وللأسف، لا يوجد أي توافق في الآراء اليوم بشأن بدء المفاوضات على أي مسألة من المسائل المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. أما فيما يتعلق بالمسائل الأربع الأساسية، على الرغم من تأييد الغالبية العظمى العمل الموضوعي بشأن القضايا الجاهزة المتمثلة في نزع السلاح النووي وضمائنات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإن بعض الدول غير مستعدة لاتخاذ أي إجراء عدا تدبير جزئي للنهوض بعدم الانتشار في مؤتمر نزع السلاح في شكل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وما م تشمل معاهدة وقف الإنتاج فقط المخزونات القائمة، فإنها لن تقدم أي إسهام في نزع السلاح

ويشعر وفد بلدي بخيبة أمل لأن دورة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في نيسان/أبريل ٢٠١٦ انتهت بدون التوصل إلى أي اتفاق نهائي.

ويتجلى هذا للأسف في الجُمود الذي اتسمت به مداوَلات هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة طوال ١٦ عاما. وفيما يتعلق ببند جدول الأعمال الرئيسيين المتصلين بالأسلحة النووية والأسلحة التقليدية، لم يحرز أي تقدم بسبب عدم وجود اتفاق بشأن هذه المسائل. أما بعد، لا يزال هناك سبب للاعتقاد بأنه يمكننا إحراز التقدم المطلوب لكي يتسنى لهيئة نزع السلاح تقديم مجموعة من التوصيات المحددة إلى الجمعية العامة أثناء هذه الدورة، شريطة التزام دولة بتحقيق تقدم.

وفي حين أنه كانت هناك أيضا بعض المناقشات بشأن إدراج بند ثالث في جدول الأعمال خلال هذه الدورة الموضوعية، ليس من الواضح ما إذا كان إدراج هذا البند لن يزيد من إعاقَة تحقيق تقدم بشأن جدول أعمال هيئة نزع السلاح. ومع ذلك، فإن وفد بلدي مستعد لمواصلة المشاورات غير الرسمية بشأن هذا الاقتراح. وستواصل جنوب أفريقيا، جنبا إلى جنب مع وفود أخرى، السعي جاهدة لإحراز تقدم ملموس خلال الدورة الموضوعية المقبلة لهيئة نزع السلاح.

ويساور وفدي قلق مماثل إزاء ٢٠ سنة من الجُمود في مؤتمر نزع السلاح. ويتمثل جوهر المشكلة في استمرار مقاومة عدد قليل من الدول لتنفيذ التزاماتها المتعلقة بنزع السلاح والخضوع لسيادة القانون على الصعيد الدولي. وكبلد ملتزم باستئناف العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح، ما فتئنا نمارس أكبر قدر من المرونة.

وتشيد جنوب أفريقيا بكل رؤساء مؤتمر نزع السلاح في دورته لعام ٢٠١٦ على ما بذلوه من جهود من أجل وضع برنامج عمل. غير أننا نشعر بخيبة الأمل لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن مرة أخرى من التوصل إلى توافق في الآراء من أجل

التي يواجهها المعهد. ومن بين عواقب أخرى، فقد أدت تلك القيود إلى تحريف أولوياته البرنامجية وأثرت على استجابته للوفاء بتوقعات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وباكستان تقدم دائما للمعهد مساهمة اختيارية متواضعة ولكنها غير مخصصة. ونأمل أن تتم زيادة تمويل الميزانية العادية للمعهد والمساهمات غير المخصصة من الدول الأعضاء.

والتحدي الحقيقي لتنشيط آلية نزع السلاح هو كيفية التعامل مع الديناميات السياسية خارج غرف اجتماعات الأمم المتحدة. وما دام السعي إلى تحقيق الأمن المتكافئ لجميع الدول تغطي عليه خطط الهيمنة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فإن التقدم الحقيقي سيظل بعيد المنال. ويظل التحريف التمييزي للنظام النووي العالمي، وممارسة المعايير المزدوجة، ووضع الإعفاءات والاستثناءات التي تحركها دوافع استراتيجية واقتصادية، عراقيل تحول دون إحراز التقدم. ويتعين علينا أن نعود إلى النهج التعاونية وغير التمييزية والقائمة على التوافق في الآراء، التي تؤدي إلى الأمن المتساوي وغير المنقوص للجميع.

السيد نغوندزي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

ترحب جنوب أفريقيا بالتقدم المحرز خلال السنة الماضية في تعزيز سيادة القانون الدولي في بيئة نزع السلاح المتعدد الأطراف والأمن الدولي. وللأسف، فإن التقدم المحرز في بيئة الأسلحة التقليدية وبشأن الأسلحة الكيميائية لم يقابله تقدم مماثل في مجال نزع السلاح النووي.

ومما يثير قلق جنوب أفريقيا على نحو خاص المأزق المستمر الذي يواجه آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ويؤثر الجُمود الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح وعدم التوصل إلى اتفاق في هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح تأثيرا سلبيا على النظام المتعدد الأطراف. ويجب تمكين هذين الهيئتين من الوفاء بولايتيهما لكي تظلان وحيهتين.

الأهمية أيضا إذا أردنا أن نحرز التقدم المطلوب بشأن نزع السلاح النووي الذي ينشده المجتمع الدولي. وستواصل جنوب أفريقيا المشاركة بإيجابية وبصورة بناءة في منتديات نزع السلاح المتعددة الأطراف بهدف السعي إلى إيجاد حلول.

السيد الدعي (الكويت): أود في البداية أن أكرر دعم وفد بلدي لجهودكم الرامية إلى إنجاح أعمال هذه اللجنة. مؤكدا على دوركم البارز في إدارتها مع باقي أعضاء اللجنة.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي ألقاه وفد جمهورية إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي ألقاه وفد تونس بالنيابة عن المجموعة العربية.

تؤكد دولة الكويت على مواقفها الثابتة حول أهمية العمل المتعدد الأطراف بوصفه الطريق الأمثل للتصدي للتحديات المتعلقة بنزع السلاح ومنع الانتشار وتعزيز التعاون الدولي وفقا لما جاء في ميثاق الأمم المتحدة الهادف إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، يعيد وفد بلدي التأكيد على أهمية وفعالية آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف والمتمثلة في مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح واللجنة الأولى، وما تشكله هذه الآليات من ركيزة أساسية للاستمرار وفقا للولاية المحددة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح لعام ١٩٧٨. وهو ما يتطلب ضرورة تحمل جميع الدول لمسؤولياتها عن بذل المزيد من الجهود والعمل على تعزيز الإرادة السياسية ذات الصلة، بما يسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الشأن، تعرب دولة الكويت عن قلقها إزاء استمرار حالة الجمود التي تعاني منها آلية من آليات نزع السلاح، وهي مؤتمر نزع السلاح، وذلك باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد في مجال نزع السلاح التابع للأمم المتحدة، حيث جسد غياب الإرادة السياسية لعدد من الدول الرئيسية فيه تحديا وعائقا كبيرا، مما أدى إلى تعطيله من خلال عدم التوافق على جدول أعمال محدد، وذلك بالرغم من حيوية المواضيع المدرجة فيه.

استثناف العمل الموضوعي، مما يثير تساؤلات حول دوره بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح في العالم. وترحب جنوب أفريقيا بالبيان الذي أدلى به ممثل غواتيمالا، باسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة لدى مؤتمر نزع السلاح، وتؤيد الكثير من الآراء التي أعربت عنها المجموعة.

إن المؤتمرات الدولية الثلاثة المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية التي عقدت منذ عام ٢٠١٢ والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، الذي عقد في جنيف هذا العام، وفرت منابر جامعة للمجتمع الدولي لاستكشاف خيارات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، فإن الفريق العامل المفتوح باب العضوية قد أوصى الآن بأن تعقد الجمعية العامة مؤتمرا في عام ٢٠١٧ لبدء مفاوضات بشأن معاهدة تحظر الأسلحة النووية. ولئن كانت هذه المعاهدة قد لا تحقق نتائج فورية، فإنها كخطوة مؤقتة قد تعالج فجوة عميقة في الهيكل القانوني الدولي المتعلق بمشروعية الأسلحة النووية. ومن شأن هذه المعاهدة أيضا أن تعزز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تؤكد على ضرورة التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي والالتزامات ذات الصلة.

وفي ظل وجود خطط لمزيد من الأنشطة في عام ٢٠١٧، تعتقد جنوب أفريقيا أنه يمكن إيجاد حلول وأنه يمكن تعزيز الحوكمة المتعددة الأطراف وسيادة القانون على الصعيد الدولي في مجال نزع السلاح. وبالتالي، لا نزال على استعداد للنظر في أي مقترحات من شأنها أن تساعد حقا في كسر حالة الجمود في آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. إن المفاوضات ضرورية إذا أردنا تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، وهي أمر أساسي لتعزيز السلام والأمن، حيث تكون جميع البلدان قادرة على المنافسة وفقا لنفس القواعد. وهذه المفاوضات حيوية

نزع السلاح. هناك حاجة إلى كسر الجمود الطويل الأمد. كان ذلك واضحاً جداً خلال دورة هذا العام لمؤتمر نزع السلاح. كما أن الظواهر السياسية الأخرى الأخيرة هي دليل جيد على تلك التوقعات الكبيرة. لذلك فإن السؤال المطروح هو كيفية التصدي للتحديات الفعلية وكيفية تكيف آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح مع الواقع السياسي.

من منظورنا، ثمة أمر أساسي. يجب أن تظل آلية نزع السلاح نظاماً منطقياً ومتسقاً يقوم على أسس واقعية وراسخة في النظام القانوني الدولي. ومن المؤكد أنه ينبغي أن يكون قادراً على الاستجابة بصورة أسرع وأكثر فعالية. لقد تطورت الحالة الجيوسياسية بشكل كبير منذ إنشاء النظام الحالي. هذا أمر هام ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار مع بدء مناقشة بشأن تحسين آلية نزع السلاح.

وتتحلى الافتراضات السابقة في بعض أوجه القصور في الآلية القائمة. وما نحتاج إليه هو منتدى متواصل ومثمر للنقاش بين الخبراء بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، ينتج أفكاراً للتأمل والعمل في مؤتمر نزع السلاح. وعلينا في هذا السياق، وبكل أسف، أن نقول إنه لم يتم الوفاء بكفاءة بولاية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ويشكل تعزيز التعاون بين مراكز نزع السلاح في نيويورك وفيينا وجنيف عنصراً بالغ الأهمية. ولكن كيف يمكننا أن نفتح صفحة جديدة، آخذين في الاعتبار أننا وصلنا إلى لحظة حاسمة حقاً؟ وكيف يمكننا بدء مرحلة أخرى من عملية نزع السلاح دون المخاطرة بتقويض جميع المعالم البارزة لإرثها؟

أولاً، علينا أن نعترف بأولوية قيمنا المشتركة متمثلة في السلام الدولي والأمن الجماعي على أساس القانون الدولي. وستكون الخطوة الثانية الاعتراف بالمشاكل وصياغة أهم المواضيع الجاهزة للمعالجة، بعيداً عن الجوانب السياسية أو حتى أحياناً الجوانب العاطفية. وبعض المواضيع، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)،

ويود وفد بلدي التأكيد على ما تمثله هيئة نزع السلاح من أهمية بالغة وفرصة سانحة للتعرف على مختلف الأفكار والمبادرات والتوصيات بشأن ما يواجهها جميعاً من قضايا وتحديات في مجال نزع السلاح، وذلك تحقيقاً للتوصل إلى الأمر الأسمى وهو نزع السلاح تماماً.

وتؤكد دولة الكويت، في هذا الصدد، على موقف دول حركة عدم الانحياز والمجموعة العربية من أهمية القيام باستعراض شامل لآليات نزع السلاح وتحديثها في أقرب وقت ممكن، ضمن دورة استثنائية جديدة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. ونؤكد على ضرورة قيام جميع الدول الأعضاء بالانخراط بشكل بناء وإيجابي بهدف التوصل إلى توافق دولي حول أهداف وجدول أعمال هذه الدورة الاستثنائية.

وفي الختام، يأمل وفد بلدي في استمرار الجهود الدولية المتعددة الأطراف لدعم آليات نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة من قبل كافة الدول الأعضاء وأن تبدي الدول النووية بصفة خاصة الإرادة السياسية اللازمة من أجل تمكين اللجنة من الاتفاق على نتائج موضوعية خلال دورتها الحالية.

السيد برويلو (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بولندا بيان الاتحاد الأوروبي. غير أنني أود الإدلاء ببعض التعليقات الإضافية بصفتي الوطني.

تشعر بولندا بقلق شديد إزاء مستقبل عمليات نزع السلاح وعدم الانتشار. في الواقع، لدى المجتمع الدولي أساس متين لنزع السلاح، يتمثل في اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح كعناصر أساسية ومتكاملة لهذا النظام. مع ذلك، وعلى الرغم من جميع الإنجازات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار خلال النصف قرن الماضي، علينا القول بأن هذا السجل غير متكافئ وأن العديد من المسائل لا تزال بدون حل. ما نواجهه الآن هو اهتمام واسع النطاق لم يبرح يتزايد فيما بين الدول والرأي العام باتخاذ مزيد من الخطوات في مجال

مقتنعون تماما بأن بإمكاننا أن نقوم بها معا إذا أردنا ذلك. وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن بولندا على استعداد للإسهام في تحقيق هذه الغاية.

السيد ماسيجان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): عقد الفريق العامل المكلف بالنظر في أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح أول اجتماعين في وقت سابق من هذا العام. ونرحب بفحوى هذه المناقشات ونشكر رئيس تلك العملية، ممثل إكوادور، السيد فرناندو لوكي ماركيس، على توجيهه الحكيم لهذا العمل.

بشكل عام، أبرزت المناقشات وجود اهتمام بعقد دورة استثنائية رابعة بوصفها منتدى لإجراء نقاش مستفيض بشأن جميع جوانب نزع السلاح. وإذا كنا نعتقد أن هذه المناقشة مشروعة وضرورية بعد حوالي ٣٠ عاما من عقد آخر دورة استثنائية، يبدو من المناسب في رأينا أن نقرر ما إذا كانت هذه العملية ينبغي أن تسعى أيضا إلى الاتفاق على إجراءات عملية في مجالات محددة. ونأمل أن يسفر الاجتماع الأخير للفريق العامل، المقرر عقده في العام المقبل، عن الوصول بهذه العملية إلى نهاية ناجحة.

وفي هذا السياق، فإننا نرى ثمة عنصرين في غاية الأهمية. لقد طبقت جميع الدورات الاستثنائية السابقة قاعدة توافق الآراء. وبغية ضمان الشمول والملكية العالمية للاستنتاجات، ينبغي أن تتبع الدورة الجديدة نهجا ماثلا. وسيكون من المناسب أيضا النظر في شكل الدورة الاستثنائية بتعمق أكبر. ونعتقد أن القيام بعملية تحضيرية مكثفة تؤدي إلى عقد دورة رسمية قصيرة سيكون أكثر فعالية من النهج العكسي.

وبطبيعة الحال، سيتمثل موضوع رئيسي على جدول أعمال كل دورة استثنائية في آلية نزع السلاح. ويجب أن يكون بوسع المجتمع الدولي الاعتماد على هيئات نشطة وفعالة لنزع السلاح إذا كنا نريد لها أن تتصدى للتحديات المتعددة التي تواجهها في هذا

بحاجة إلى مزيد من التعزيز، في حين أن بعضها الآخر، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لم تدخل حيز النفاذ بعد أو تنتظر التفاوض عليها أخيرا، كما في حالة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. بيد أن هذه الخطوات ينبغي أن تقتزن ببذل جهود حقيقية ترمي إلى حل النزاعات والتوترات الإقليمية. وهذه العمليات المتوازية وحدها يمكن أن تقودنا إلى تحقيق مزيد من النتائج الواعدة.

إن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التفاوضية الوحيدة لنزع السلاح التي تضم أهم الجهات الفاعلة من جميع أنحاء العالم. ولدى المؤتمر جميع الحوافز اللازمة لإجراء المفاوضات الدولية بنجاح. وقد أثبت المؤتمر ذلك عدة مرات في الماضي. ومع ذلك، وكما نرى، فإننا بحاجة إلى بعض التعديلات بغية الاستجابة بفعالية للتحديات الجديدة.

وينبغي مواصلة تعزيز دور رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وبحكم التجربة، فإن فترة توجيه عمل المؤتمر لمدة أربعة أسابيع في هذا العام لم تكن كافية لتنظيم وصياغة برنامجه والتشاور بشأنه وتحقيقه في نهاية المطاف. وخلال فترة رئاسة بولندا، شهدنا إمكانية اعتماد برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح واقتربنا نسبيا من تحقيق تلك الغاية. وبإتاحة مزيد من الوقت، سيكون على الأقل تمهيد الطريق بشكل أفضل أمام الرئاسة المقبلة. كما أن مسألة التمثيل في المؤتمر بحاجة إلى المزيد من تفكيرنا المستمر.

في الختام، لا بد أن نؤكد أن أي جهود تهدف إلى تنشيط آلية نزع السلاح ينبغي أن تكون نتاج الإرادة السياسية لجميع الدول. ولا توجد كيانات أخرى سوى الدول يمكنها البت سياسيا في اتجاه نزع السلاح. وعلينا أن نستفيد معا من الأسس الراهنة، المتجذرة في القانون الدولي والقائمة على المبادئ المشتركة. والأمر الأكثر أهمية هو أن تحقيق تقارب سياسي وإحراز تقدم في مجال نزع السلاح سيكونان مفيدتين أيضا في إخماد النزاعات العسكرية الحالية. إنها مهمة صعبة جدا، ولكننا

في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في سانتياغو دي شيلي. وبعد ذلك الاجتماع، سيكون من المهم إقامة حوار بين الأمم المتحدة والاتفاقيات المعنية لتصحيح هذا الوضع وتحديد الإجراءات المطلوبة لكفالة عدم تكراره.

السيد آيت عبد السلام (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية):
تؤيد الجزائر تماما البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل تونس بالنيابة عن مجموعة الدول العربية.

ما زالت الجزائر تعلق أهمية كبيرة على آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح المؤلفة من مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، باعتبارها هيئة تداولية عالمية وجهازا فرعيا تابعا للجمعية العامة، واللجنة الأولى. وبينما يواجه كل جزء من أجزاء آلية نزع السلاح تحديات متماثلة في تحسين كفاءته، فمما لا شك فيه أن الصعوبة الرئيسية تكمن في انعدام الثقة والإرادة السياسية لدى بعض الدول لإحراز تقدم وتحقيق نتائج ملموسة بشأن نزع السلاح النووي.

نظرا للأهمية الحاسمة للبند الأربعة الرئيسية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، تعرب الجزائر عن قلقها العميق إزاء عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن. يلحق المأزق الحالي ضررا بالغاً بمصالح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وترى الجزائر أن هذا الجمود لا يمكن أن يعزى إلى فشل مؤتمر نزع السلاح وليس متأصلا في طريقة عمله. ولا يمكن أن يعزى إلى أساليب عمله، أو نظامه الداخلي، بما في ذلك قاعدة توافق الآراء، أو جدول أعماله. إن قاعدة توافق الآراء في الواقع طريقة لتعزيز الأفضية المشتركة بهدف حماية المصالح الأمنية الوطنية لجميع الدول الأعضاء، وليس فقط تلك التي تمتلك ترسانات نووية. وجدير بالذكر أيضا

المجال. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، لا يزال الجمود في مؤتمر نزع السلاح يبعث على القلق البالغ، ليس فحسب لأن للمؤتمر مكانة هامة بشكل خاص في الآلية التي أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى، وإنما أيضا لأنه مصاب بالشلل منذ قرابة ٢٠ سنة دون وجود أي مؤشرات على إمكانية التغلب على هذه الحالة في المستقبل القريب. وينطبق الأمر نفسه تقريبا على هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وقد أدت بنا هذه العوامل إلى استنتاج مفاده أن ثمة ضرورة متزايدة لإجراء مناقشات حقيقية ومتعمقة بشأن آلية نزع السلاح وأساليب عمل الهيئات المذكورة آنفا وتكوينها وولاياتها.

في العام الماضي، اتخذت اللجنة قرارا بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإنشاء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وهو عنصر أساسي آخر في آلية نزع السلاح. وينص القرار على تدبير رئيسي في مواجهة التحديات المالية التي يواجهها المعهد منذ سنوات عديدة. فقد دعا القرار الأمين العام للأمم المتحدة، في المقام الأول، إلى تقديم اقتراح تمويلي للمعهد لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، آخذا في الاعتبار الموارد الإضافية في ضوء التوصيات الواردة في آخر تقرير للأمين العام عن أعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح.

ونشكر الأمانة العامة على جهودها الرامية إلى الوفاء بهذه الولاية، وخاصة على استعراضها الداخلي لتحديد حجم الموظفين الدائمين اللازمين لضمان تشغيل المعهد. ونأمل أن تعتمد اللجنة الخامسة مقترح التمويل، الذي ستعده الأمانة على أساس الاستعراض الداخلي، بصيغته الصادرة. وستواصل سويسرا جهودها لدعم المعهد في هذه المرحلة الانتقالية، وهي على ثقة بأن التدابير المبينة في القرار ستثبت فعاليتها.

خلال هذه الدورة للجنة الأولى، جرى لفت انتباهنا إلى مسألة التأخر في السداد من جانب الدول الأطراف في عدة معاهدات لنزع السلاح تديرها الأمم المتحدة. ونرحب بأنه تم إيجاد حل على ما يبدو بشأن الاجتماع المقبل للدول الأطراف

السلاح في سياق استعراض شامل لمسألة نزع السلاح. وفي هذا السياق، ترحب الجزائر بالدورة الموضوعية للفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح ٢٠١٦، برئاسة إكوادور.

أخيراً، لا تزال الجزائر منخرطة بقوة وملتزمة بالعمل بصورة فعالة وبناءة بشأن جدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح، وكذلك بشأن سبل ووسائل تنشيط وتعزيز آليه نزع السلاح.

السيد إسماعيل (مصر) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تؤيد مصر البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل تونس بالنيابة عن مجموعة الدول العربية.

ونؤكد مجدداً دعمنا الكامل لآلية الأمم المتحدة القائمة لنزع السلاح، على النحو الذي حددته الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. ونؤكد مجدداً التزام مصر الطويل الأمد بنزع السلاح النووي من خلال العمل في إطار مجموعاتها الإقليمية والأوسع نطاقاً، مثل جامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، ومجموعة الدول الأفريقية، وائتلاف البرنامج الجديد، والشركاء الآخرين والأطراف ذات الصلة. ونقر أيضاً بالدور الهام الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في مجال نزع السلاح النووي.

وبينما يبقى مؤتمر نزع السلاح يشكل المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد، يظل غياب الإرادة السياسية للتوصل إلى نتيجة متوازنة، تعكس مصالح جميع البلدان، يشكل العقبة الرئيسية التي تحول دون اعتماد مؤتمر نزع السلاح لبرنامج عمل متوازن وشامل. ويمكن الحل في تناول جميع المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر من خلال نهج متكامل يشمل، بشكل أهم، المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية، وكذلك مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، بما في ذلك المخزونات الحالية، للأغراض العسكرية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

أن هذه الآلية قدمت إسهامات قيمة في مجال نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف.

ولا يمكن لمؤتمر نزع السلاح استئناف عمله الموضوعي ما لم تبد دوله الأعضاء الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى حلول جماعية تمكنها من التعامل مع التحديات الحقيقية لأمن الجميع. نحن نؤمن بقوة أن للمؤتمر القدرة على كسر الجمود في حال أبدت جميع دوله الأعضاء الإرادة السياسية للاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل من أجل المضي قدماً بشأن مسألة نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، تعرب الجزائر عن اعتقادها الراسخ بأن المقرر CD/1864، لوضع برنامج عمل - الذي اعتمد بتوافق الآراء في عام ٢٠٠٩، تحت الرئاسة الجزائرية - يظل الأساس المنطقي للانخراط في البحث عن حل لهذه المعضلة.

ومؤتمر نزع السلاح ليس الهيئة الوحيدة التي تعاني من عدم إحراز تقدم. لم تتمكن هيئة نزع السلاح أيضاً منذ عدة سنوات من اعتماد توصيات محددة. وعلى الرغم من هذه الحالة، تود الجزائر أن تؤكد من جديد التزامها تجاه ولاية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ولذلك تواصل دعمها الكامل لعملها. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى إبداء الإرادة السياسية والمرونة لتمكين هذه الهيئة من تقديم توصيات محددة إلى الجمعية العامة بشأن بندي جدول أعمالها الموضوعيين للدورة الحالية.

وتود الجزائر أن تؤكد أنه في حالة استمرار الجمود في بعض أجزاء آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، فقد يكون من المناسب عقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح. ونظراً للسلطة السياسية للدورة الاستثنائية والمشاركة العالمية فيها والولاية المخولة لها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فإنها ستكون الإطار المناسب الذي يمكن فيه إعادة تأكيد مهمة آلية نزع السلاح ودمج مختلف المبادرات، فضلاً عن الانخراط في التفكير على الصعيد العالمي بشأن بناء توافق جديد في الآراء بشأن أولويات نزع

وفي الختام، تتطلب أهمية تنشيط آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بذل جهودنا الجماعية وليس الفردية؛ والتكاملية وليست المتناقضة؛ والتوافقية وليس الانقسامية. وكلنا أمل بأن تتمكن اللجنة الأولى، في ظل قيادتكم، سيدي، من ضخ الزخم الذي تمس إليه الحاجة في تلك الجهود.

السيدة ليو شين (الصين) (تكلمت بالصينية): منذ بداية القرن الحادي والعشرين، ومع استمرار تدهور الحالة الدولية والنمو السريع للعلم والتكنولوجيا، يواجه السلم والأمن الدوليان باستمرار قضايا وتحديات جديدة. لقد أرسيت آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف القائمة، المكلفة بالمهمة التاريخية المتمثلة في تنشيط العملية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة، أساساً متيناً للحفاظ على السلام والأمن وتعزيز العملية الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. يكتسي تنشيط عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف أهمية كبيرة.

وتعتقد الصين أولاً، أن السبب الجذري للمأزق الحالي في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف يكمن في انعدام الإرادة السياسية، وهو رأي أيده معظم الأطراف، وتناولته الصين في مناسبات كثيرة. وأود أن أؤكد أن الإرادة السياسية ليست منفصلة أبداً عن العوامل الأخرى، كما لم تتطور عملية نزع السلاح في فراغ. كان للأمن المطلق، ووضع أمن طرف قبل أمن الآخرين، والمعايير المزدوجة التي تفرضها بعض البلدان، تأثير فعلي على البيئة الأمنية الدولية، وأدى إلى تفاقم الشواغل الأمنية للأطراف المعنية، وقوض ثقة جميع الأطراف وإرادتها السياسية للمشاركة في عملية نزع السلاح.

ولا يمكن لآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف أن تتخلص من هذه العلة المستمرة إلا عن طريق عكس هذا الاتجاه المثير للقلق في أقرب وقت ممكن.

ثانياً، إن النهج الأساسي لكسر الجمود في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف هو السعي إلى إيجاد حلول توافقية في إطار

لقد أسهمت مصر في الجهود الرامية إلى تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. وينبغي تعبئة جميع الجهود الدولية في اتجاه تعزيز قدرة المؤتمر على التعامل بفعالية مع مسائل نزع السلاح ضمن أطره الموضوعية والإجرائية. ونرحب بأي إجراءات جماعية تقوم بها الدول الأعضاء بغرض تنشيط أعمال المؤتمر، طالما أن تلك الجهود لا تؤثر على نظامه الداخلي أو أولوياته. ويظل نزع السلاح النووي يمثل الأولوية القصوى المحددة ليس من خلال الدورة الاستثنائية الأولى فحسب، بل ووفقاً أول قرار تتخذه الجمعية العامة (القرار ١ (د-١))، الذي اعتمد في عام ١٩٤٦. ومؤتمر نزع السلاح مطالب بأن يتحمل مسؤوليته في هذا الصدد من خلال بدء المفاوضات بشأن اتفاقية شاملة عالمية يتم بموجبها حظر الأسلحة النووية بشكل تام وقانوني.

وكجزء لا يتجزأ من آلية نزع السلاح القائمة، ترى مصر أيضاً أن هناك حاجة إلى بذل جهود مماثلة لتنشيط هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما أنه بوسعها الإسهام بشكل جوهري في آلية نزع السلاح ككل. ومن خلال الهيئة، تطورت بعض المبادئ التوجيهية الرئيسية أطر العمل لوضع المعايير، بما في ذلك المبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٩، بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، التي اعتمدت بتوافق الآراء، بهدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، فضلاً عن مبادئ التحقق الـ ١٦ في عام ١٩٨٨.

وعلاوة على ذلك، حظي معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بوصفه معهداً مستقلاً داخل الأمم المتحدة يجري تمويله من خلال التبرعات، بدعم مستمر من جانب مصر بهدف أعمال إمكانات المعهد فيما يخص التدريب والبحوث في مجال تعزيز نزع السلاح النووي. ونعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يحافظ على المعهد كجهة محايدة وكيان مستقل لكي يستمر في توليد الأفكار وتعزيز العمل الدولي المتعلق بنزع السلاح والأمن الدولي، ولا سيما نزع السلاح النووي.

شاملة ومتعمقة بشأن المسائل الرئيسية في ميدان نزع السلاح. وتقدر الصين الجهود الإيجابية التي تبذلها جميع الأطراف المعنية وتأمل أن تتوصل إلى توافق في الآراء، وأن تتفق في وقت مبكر على برنامج عمل شامل ومتوازن لمؤتمر نزع السلاح. ونرحب بالجهود التي تبذلها جمهورية فانواتو، بصفتها رئيس الفريق العامل التابع لهيئة نزع السلاح، لتشجيع مناقشة المواضيع ذات الصلة. ونأمل أن تنتهج جميع الأطراف موقفاً رشيداً وعملياً تجاه مركز هيئة نزع السلاح ودورها، وأن تعمل بطريقة إيجابية وعملية بغية إحراز تقدم في هذه الجولة من المداولات.

والصين على استعداد للعمل مع جميع الأطراف الأخرى للإسهام في تنشيط آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف القائمة وعمل الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير اليوم بشأن مجموعة آلية نزع السلاح.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في ممارسة حق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى محددة بمدة ١٠ دقائق والثانية بخمس دقائق.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إنه لعار كبير أن اضطر لاستهلاك وقت اللجنة بشأن مسألة ليست في الواقع ذات صلة بعملها. غير أنه لا يسعني ببساطة ألا أورد على الأكاذيب التي تستهدف روسيا هنا أو في أي منتدى آخر.

من المحزن جداً أننا سمعنا مرة أخرى أمس عبارة مزعجة تستهدف روسيا من وراء اللوحة التي تحمل اسم أوكرانيا، وهي عزيزة على أي روسي. بطبيعة الحال، نحن نتفهم القلق السائد في كييف حيث أن التأييد لنظامها القومي المتطرف يستخدم مجرمين نازيين كبار من الحرب العالمية الثانية ليسوا مذنبين بإحداث دمار شامل للروس والأوكرانيين فحسب، بل وبأبناء العديد من البلدان المجاورة الأخرى. لن ننسى مئات الآلاف من

الآليات القائمة. إن آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف القائمة هي أكثر الآليات عالمية وديمقراطية في الظروف الراهنة، وينبغي في واقع الأمر دعم سلطتها ومصادقيتها. إن محاولة إعادة اختراع العجلة والنهج الذي تتبعه بعض الأطراف لا يعني بأي حال من الأحوال أنه الاتجاه الصحيح للحلول، لأن من شأنه زعزعة استقرار أساس آلية الأمن الدولي. هذا النهج قصير النظر في طابعه؛ ولا يمكن له إلا تحقيق الازدهار على الورق ولن يحقق أي فائدة للتطور المستدام لعملية نزع السلاح. ويشكل توافق الآراء، بوصفه جوهر النظام الداخلي لآلية نزع السلاح، ضماناً حيوية للمصالح الأمنية للدول كافة. ولذلك لا ينبغي إلا تعزيز دوره لا إضعافه.

ثالثاً، إن الوسيلة الأساسية لتنشيط آلية نزع السلاح هي إفساح المجال كاملاً أمام التفكير الخلاق لجميع الأطراف والتلاقي في منتصف الطريق. وقد بذلت الصين جهوداً كبيرة لتحقيق تلك الغاية. فعلى سبيل المثال، اقترحت الصين، في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح هذا العام، أن يعتمد المؤتمر مسألة عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية باعتبارها أولوية في الاضطلاع بالأعمال الموضوعية، الأمر الذي لن يؤدي إلى إحراز تقدم كبير في عملية نزع السلاح النووي فحسب، بل وإلى كسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح، ومن ثم ضخ طاقة إيجابية في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الأطراف الأخرى في هذا الصدد.

علاوة على ذلك، وفي ضوء الحالة الدولية المتغيرة في مجالي الأمن وتحديد الأسلحة، يمكننا النظر أيضاً في إدخال واستعراض مواضيع جديدة في مؤتمر نزع السلاح، أو مناقشة وتناول مسائل مستجدة مثل أمن الفضاء الإلكتروني، في إطار جدول الأعمال التقليدي لمؤتمر نزع السلاح. نحن نعتقد أنه يوجد دائماً حلول أكثر من المشاكل. وما دمنا نملك الثقة والتصميم، فيمكن دائماً إيجاد الحلول.

وقدّمت في هذا العام مقترحات جديدة لدفع مؤتمر نزع السلاح إلى استئناف أعماله الموضوعية، وأجريت مناقشات

تلزمه الحاجة ينبغي أن يبحث عنها في معجم. من الواضح تماما لأي خبير أن كلمة "عدوان" لا تنطبق على روسيا بل على أنشطة الولايات المتحدة نفسها.

لن ينسى أحد قصف الولايات المتحدة دون انقطاع ليوغوسلافيا في عام ١٩٩٩- على مدى ٧٨ يوما باستخدام قذائف تحتوي على اليورانيوم المستنفد. وكانت النتيجة تدمير دولة مؤثرة عضو في حركة عدم الانحياز، لم تكن تحت نفوذ الولايات المتحدة. وغالبية القتلى الذين يزيد عددهم على ٢٠٠٠ شخص كانوا من المسنين والنساء والأطفال. وتمت مهاجمة قوافل اللاجئين؛ ودُمرت المدارس والمستشفيات ودور الحضنة. يجب ألا نتظاهر؛ نحن جميعا نعرف أن هذا مثال على العدوان. ولنتذكر أيضا من الذي وُجد أنه مسؤول عن هذا الانتهاك الصارخ لميثاق الأمم المتحدة. لم يخضع أي شخص للمساءلة، ولذلك لم تتوقف الولايات المتحدة.

وأعقب ذلك العدوان في العراق. ونحن جميعا نعلم أن البلد قد تم تمزيقه إربا إربا.

ثم جاء دور ليبيا، حيث دمرت دولة مزدهرة. ربما لم يكن البعض يعجبه نظام القذافي، لكنه كان يجد استحسانا لدى من يعيشون هناك. من التالي على قائمة أمريكا؟ سورية؟ لن يحدث ذلك. لقد حل عصر جديد ويجب أن يتوقف العدوان الأمريكي.

ربما كان من الصحيح أنه في واشنطن، العاصمة، هناك ما يكفي من أصحاب العقول الراجحة الذين سأموا هذه العريضة الدموية غير المسؤولة. وأتعثم أن نتوصل جميعا الآن إلى اتفاق على طاولة المفاوضات. وعلى أي حال، فإن روسيا ستصر على هذا النوع من التطور في العلاقات الدولية في عالمنا الحالي المتعدد الأقطاب. وسننظر في مصالح الجميع في الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة لكل الدول بدون استثناء.

أود أن أنتقل إلى مسألة أخرى. تطرق زملأونا الأمريكيون إلى مسألة معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى. يبدو

البولنديين الذين قتلوا أيضا على أيدي من يسمون بالأبطال الذين يحظون بالتكريم الآن في كييف.

من الواضح أنه بالنسبة للرئيس بوروشينكو، فإن السبيل الوحيد للبقاء هو مواصلة الحرب ضد أمته، وتلك مأساة كبيرة لشقيقتنا أوكرانيا. وبطبيعة الحال، لا يمكن أن يستمر هذا إلى الأبد، ونحن جميعا نعرف أنه حتى زعمي ألمانيا وفرنسا قد شجعا بالفعل وبقوة السلطات في كييف على تنفيذ اتفاقات مينسك بشأن تسوية النزاع الداخلي في أوكرانيا. من الواضح للجميع أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة في أوكرانيا، بل لا يمكن أن يوجد. لذلك، وبطبيعة الحال، فإن أيام نظام كييف باتت معدودة. وفي القريب العاجل، سنرى وراء اللوحة التي تحمل اسم أوكرانيا مرة أخرى الوجوه الصديقة لممثلي أوكرانيا، البلد الشقيق القريب جدا منا، وستكون الحالة مختلفة تماما.

لا حاجة بي إلى الخوض في تفاصيل التعليقات والادعاءات العبثية بشأن روسيا التي ساقها الوفد الأوكراني. للأسف، فكل ما قاله الزملاء الأوكرانيون بشأن المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا والاتفاقات الأخرى في أوروبا ومعاهدة السموات المفتوحة هي ببساطة معكوسة. والحالة في كييف في الوقت الحالي ليست مختلفة على الأرجح. فليكن الرب قاضيه. لذلك، وتوفيرا للوقت سأنتقل إلى تعليقاتنا على البيان الذي أدلى به زملأونا الأمريكيون الذين آمل أن يكونوا زملاء أكثر حصافة. للأسف، سمعنا بالأمس أيضا بعض التعليقات غير الضرورية تجاه روسيا.

وبكل صدق، أنا شخصيا لدي انطباع قوي بأن من يعملون في وزارة الخارجية حاصلون على تعليم رفيع وأذكياء. لذلك، أود أن أنتقل إلى الزملاء الأمريكيين الموقرين وأطلب إليهم أن يتوخوا الحذر هنا في اللجنة الأولى إزاء كيفية استخدامهم مصطلحات مثل "العدوان" و "الضم". لقد درسنا جميعا على الأرجح في جامعات مرموقة؛ وينبغي أن نفهم أهمية هذه المفاهيم. ومن

إن روسيا موقع نزاع - العدوان الروسي ضد أوكرانيا - وأود أن أسترعي الانتباه إلى نشاط ما يسمى المركز المشترك للمراقبة والتنسيق في مدينة سوليدار في منطقة عمليات مكافحة الإرهاب في دونباس في أوكرانيا. "مشترك" تعني أوكراني وروسي. والمركز مسؤول عن وقف إطلاق النار في منطقة دونباس في أوكرانيا. الجانب الأوكراني هو المسؤول عن الجيش الأوكراني. الجانب الروسي مسؤول عن الجيش الروسي وأعمال الإرهابيين الذين يدعمهم الروس. هذا النظام ناجح. لا يحقق حلا نهائيا للمشكلة، لكن العديد من الأرواح أنقذت. إنه يبين بوضوح أن المعارضين للقوات المسلحة الأوكرانية في دونباس هم قوات عسكرية روسية وجماعات عسكرية غير شرعية تدعمها روسيا.

هذا في الميدان. وقد اعترفت روسيا بالفعل أنها موقع نزاع. وهنا نستمع إلى عبارات غريبة عما يسمى بالأخوة. لقد استرعينا مرارا انتباه المجتمع الدولي إلى الأدلة الوافرة على النقل غير المشروع للعتاد العسكري والمعدات العسكرية الحديثة من الاتحاد الروسي عبر الأجزاء غير الخاضعة للمراقبة من الحدود الأوكرانية/الروسية إلى التشكيلات المسلحة غير المشروعة التي تدعمها روسيا في شرق أوكرانيا. ولا يزال من الأهمية البالغة للمجتمع الدولي أن يستخدم جميع الوسائل المتاحة لوقف عمليات النقل غير المشروعة تلك التي تقوض جهود التهدئة في دونباس.

اليوم في المناطق المحتلة من إقليم دونباس في أوكرانيا، يوجد أكثر من ٦ ٠٠٠ فرد من القوات الروسية النظامية؛ وفرتان مدرعتان مختلطان تضمان أكثر من ٣٥ ٠٠٠ مقاتل مدرب، مع مكون روسي ضخم يخضع لنظام القيادة والسيطرة للقوات المسلحة الروسية؛ وأكثر من ٧٠٠ دبابة قتالية؛ وأكثر من ٢٠٠ عربة مدرعة؛ و ٢٥٠ ١ منظومة مدفعية؛ و ٣٠٠ منظومة قاذفات صواريخ متعددة.

وفي عطلة نهاية الأسبوع الماضي، حددت بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا مرة

لي أنهم فعلوا ذلك بدرجة من التسرع حقا. نحن جميعا نعلم أن واشنطن العاصمة توجه، لأكثر من عامين الآن، اتهامات سافرة ضد روسيا لكنها لم تتمكن من تقديم أي حجج موضوعية لهذه الاتهامات. ومن ناحية أخرى، هناك أدلة دامغة ومعروفة على انتهاك المعاهدة من جانب الولايات المتحدة ذاتها، وهي اختبار واستخدام صواريخ مماثلة للقذائف التسيارية التي يشملها حظر المعاهدة. كما أنها تستخدم الطائرات المسلحة المسيرة من دون طيار التي تندرج تحت تعريف منظومات إيصال الأسلحة النووية، التي هي محظورة أيضا بموجب المعاهدة. وبالطبع، أخيرا، فإنها تنشر قاذفات الصواريخ سطح/سطح من طراز إم-٤١ في رومانيا وتعزّم نشرها في بولندا، وهي محظورة بموجب المعاهدة.

وعندما أسمع الاتهامات التي لا أساس لها توجه إلى روسيا، أود دائما أن أقول لزملائي الأمريكيين، توقفوا عن العيش في الأوهام واهبطوا إلى أرض الواقع وتصدوا لحل المشاكل القائمة فعلا، على سبيل المثال مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. بالمناسبة، تلك مشكلة ظهرت نتيجة لتدمير العراق، ونحن نذكر من فعل ذلك.

وعموما، دعونا لا ننسى مدى هشاشة عالمنا وضآلة الوقت الممنوح لنا جميعا للعيش على هذه الأرض. ولذلك، دعونا نعمل على الوفاء بالمهمة الرئيسية للجنة الأولى المتمثلة في إيجاد حلول للمشاكل الماثلة في مجال تعزيز الأمن الدولي، وألا نثير مشاكل جديدة مصطنعة وأكثر سوءا لبعضنا البعض.

السيدة بيبلا (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أولا، أود أن أعبر عن عميق الأسى لأننا سمعنا جميعا للتو تهديدا مباشرا من الاتحاد الروسي ضد بلدان أخرى، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، محذرا إياها توخي الحذر. وهذا يعني أن الاتحاد الروسي يهدد بلدانا أخرى، لكننا لسنا ضعافا لدرجة أن نرد بالطريقة التي يريدنا أن نرد بها.

وأود أن أدلي ببضع نقاط. فيما يتعلق بأوكرانيا، لا تزال روسيا تنتهك سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وتقترب القوات الانفصالية الروسية المشتركة باستمرار انتهاكات لوقف إطلاق النار، بما في ذلك باستخدام الأسلحة الثقيلة، وتقوم بمحاصرة وتخويف المراقبين الأجانب وتمنع بصورة منهجية المنظمات الإنسانية الدولية من إيصال المساعدة التي تشتد الحاجة إليها. ونحث روسيا على استخدام نفوذها لدى الانفصاليين لإنهاء العنف الذي مثلما أظهرت في الماضي أنه يمكنها القيام بذلك. ونحن لا نعترف بمحاولة روسيا ضم القرم ونكرر مناشدتنا لروسيا أن تعيد السيطرة على الجزيرة إلى أوكرانيا.

وأود أن أشير إلى أن الولايات المتحدة تؤيد بيانها السابق. وإن كلمتي "العدوان" و "الضم" قد اختارتهما حكومة الولايات المتحدة. وأود أيضا أن أشير إلى أنه، فيما يتعلق بمسألة معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى، فإن الولايات المتحدة كانت دائما ولا تزال في حالة امتثال كامل لجميع التزاماتها بموجب المعاهدة. وبدلا من أن تقوم روسيا بمعالجة انتهاكها لهذه المعاهدة، أثارت ادعاءات لا أساس لها من الصحة ضد الولايات المتحدة في محاولة واضحة لصرف الانتباه عن عدم الامتثال الروسي. وقد دحضنا بصورة مباشرة وموضوعية الادعاءات الروسية في مناسبات متعددة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما ذكر آنفا، فإن حفل تسليم شهادات زمالات جائزة الأمم المتحدة لنزع السلاح من المقرر أن يبدأ بعد بضع دقائق في هذه القاعة. وكما جرت العادة، فإن الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد كيم وون - سو، سيخاطب الزملاء المتخرجين. ولهذا الغرض، ووفقا للممارسة المتبعة، سأعلق الجلسة في هذه المرحلة. أرجو من جميع الوفود أن تبقى في مقاعدها أثناء الاحتفال لتهنئة وتشجيع زملائنا المبتدئين. علقت الجلسة الساعة ١٧/٣٠ واستؤنفت الساعة ١٧/٤٥.

أخرى وقوع أكثر من ٥٠٠ تفجير في منطقة عمليات مكافحة الإرهاب في إقليم دونباس. هذه الأرقام التي لا تصدق بالنسبة لوسط أوروبا يجري ذكرها بانتظام - كل يوم وكل أسبوع وكل شهر - منذ بدأ العدوان الروسي على أوكرانيا في عام ٢٠١٤. لا توجد مخزونات من المتفجرات في شرق أوكرانيا يمكن أن تكفي هذا الحجم من النشاط التفجيري. روسيا هي المورد الوحيد لهذه السلع المميتة في أوكرانيا. علينا جميعا وقف المعتدي.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لن أستغرق وقتا أطول في المعارضة هنا لأن ما سمعنا للتو هو على الأرجح، بصراحة، نوع من حماقة زملائنا الأمريكيين. بالطبع لا يحدث شيء من هذا القبيل والحالة مختلفة تماما.

وفيما يتعلق بتهديدات لزملائي الأمريكيين، أؤكد للجنة أننا وزملائنا الأمريكيين نفهم بعضنا البعض جيدا. لقد عدت لتوي من اجتماع للبلدان النووية الخمسة. ربما ما نحتاجه هو قدر أكبر من الصراحة. أنا أتكلم دائما بصراحة تامة مع زملائي الأمريكيين ولم أسمع أبدا منهم أنهم يعتقدون أنني عدواني تجاههم. عليه، ومن وجهة النظر هذه فإنني أعتقد أنه يمكن للمجتمع الدولي أن ينام ملء جفنيه.

روسيا والولايات المتحدة دائما ما يتوصلان في نهاية المطاف إلى تفاهم متبادل. نحن نشعر بعميق الأسى للشعب الأوكراني. إنه قريب منا في أساسه. لقد كنا دائما كلا واحدا. ما سمعنا الآن من خلف اللوحة الاسمية الأوكرانية يدعو، بالطبع، لبالغ الأسف والقلق. لقد دأبنا على التعاطف مع أوكرانيا؛ لم يكن هناك أبدا أي عدوان من جانب روسيا ولا يمكن أن يكون هناك أي عدوان من روسيا ضد أوكرانيا.

السيد ميكوليسكي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي. وأعتقد أن بيانه تضمن إشادة بي، لذلك سأشكره على ذلك في البداية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا لبرنامج عملنا فإن من المقرر أن تبدأ اللجنة غدا المرحلة الثالثة والأخيرة من أعمالها، وهي البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي، وهي البنود من ٨٩ إلى ١٠٥.

وفي هذا الصدد، ستسترشد اللجنة بالأوراق غير الرسمية التي تصدرها الأمانة العامة وتتضمن مشاريع القرارات والمقررات التي يُبت فيها كل يوم. وقد عُمِّمت الورقة غير الرسمية ١ عبر الموقع الشبكي وفي القاعة أيضا بالأمس. و سُنبت في مشاريع القرارات في إطار كل من المجموعات المدرجة فيها. وستتولى الأمانة العامة تنقيح الورقة غير الرسمية بشكل يومي بغرض تحديث مشاريع القرارات والمقررات التي يمكن البت فيها في كل واحدة من جلسائنا خلال هذه المرحلة.

وتمشيا مع الممارسة السابقة، سأشرح في بداية جلستنا المقرر عقدها بعد ظهر الغد الإجراءات التي ستوجه عملنا خلال مرحلة البت هذه.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.